

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٨

الجمعة، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سانتوس مارابير (إسبانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

البنود من ٩٤ إلى ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن نواصل المناقشة العامة، لدينا مسألة صغيرة يتعين حلها. وأود أن أبلغ اللجنة أنه نظراً للصعوبات التقنية، فقد قُدم مشروع القرار A/C.1/75/L.73 المعنون "الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية" عن طريق البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE أمس بعد الموعد النهائي المحدد في الساعة ١٦/٠٠. هل اللجنة مستعدة لقبول تقديم مشروع القرار A/C.1/75/L.73؟

لعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن اللجنة تقرر قبول تقديم مشروع القرار A/C.1/75/L.73، المعنون "الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية".

وأود مرة أخرى أن أذكر جميع الوفود التي تأخذ الكلمة أن تحصر مدة بياناتها في حدود ١٠ دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية.

السيد هوك (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد نيوزيلندا ترحيباً حاراً بكم، سيدي الرئيس. ولدينا ثقة كاملة في قدرتك على قيادة مداوات اللجنة الأولى، على الرغم من الظروف غير العادية التي نواجهها هذا العام.

أدلي بنسخة مختصرة من بياني الكامل، الذي سيقدم ويصبح متاحاً.

تؤيد نيوزيلندا تأييداً تاماً الرسالة الأخيرة التي بعثت بها ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، التي قالت:

"إن العمل المتعلق بنزع السلاح، مثل التصدي لجائحة مرض كورونا، مشروع عالمي نتشاطر فيه أعمق مصلحة."

كان من دواعي سرور نيوزيلندا أن تتاح لها فرصة الترحيب بالممثلة السامية ناكاميتسو في ويلينغتون في مارس/آذار. وقد تزامنت

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر

المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



للأمم المتحدة هذا العام. وتدعو المجموعة إلى تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية في إطار نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة. وفي المقام الأول والأخير، سيكون من المهم ضمان قدرة الدول الحائزة للأسلحة النووية على نقل إحساس واضح إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتزامها بالمشاركة في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف المتوخاة في المادة السادسة من المعاهدة، فضلاً عن التزامها المشاركة على وجه السرعة.

وبينما لا نزال نشعر بالقلق إزاء خطر استخدام أي أسلحة نووية، شاهدت نيوزيلندا برعب استخدام سلاح آخر من أسلحة الدمار الشامل - الأسلحة الكيميائية - مراراً وتكراراً. وفي الآونة الأخيرة، أثار تسميم زعيم المعارضة الروسية، أليكسي نافالني، مخاوف جدية. وأي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان، من قبل أي كان وتحت أي ظرف، أمر غير مقبول ويشكل انتهاكاً للقانون الدولي. ولا يمكننا أن نسمح بتطبيع هذا السلوك أو بتقويض اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد أكملت نيوزيلندا، في وقت سابق من هذا الشهر، عامها بصفتها رئيسة نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف. ومما يؤسف له أن عدداً كبيراً من الأنشطة التي خططنا لها بصفتنا رئيس هذا النظام عرقلتها ظروف جائحة كورونا. وقد سلمنا الرئاسة الآن إلى النمسا، لكننا سنظل نقف إلى جانب هذا البلد والاتحاد الروسي، الذي سيتولى الرئاسة بعد النمسا، إذ سنظل جزءاً من ترتيبات الترويكاف. ومع احتفاظنا بدعمنا الكامل لنظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، فإننا نقبل حقيقة أن من المستحسن أن يعالج المجتمع الدولي المسائل المتصلة بالقذائف بطريقة أشمل. وفي هذا الصدد، نقر بالحاجة إلى إطار مناسب للقيام بذلك، ويفضل أن يكون ذلك داخل الأمم المتحدة.

وتعتبر الحاجة إلى الأمن البشري وتحسين حماية المدنيين العالميين في حرب المدن من العوامل الرئيسية التي يقوم عليها تأييد نيوزيلندا القوي لوضع إعلان سياسي يتعلق باستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونشكر أيرلندا على قيادتها الحالية لهذا العمل. وينبغي أن يعالج هذا الإعلان الضرر الإنساني الناجم عن

الزيارة مع عقد ندوة برلمانية بشأن نزع السلاح النووي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

قبل ٧٥ عاماً، شهد العالم العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية لأول مرة. فقد دمرت مدينتا هيروشيما وناكازاكي، بقنبلة واحدة فقط في كل منهما. ومن الواضح جداً أنه بالنظر إلى القوة المتزايدة للأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين، لا يمكن اليوم لأي دولة أو مجموعة دول أو منظمات دولية أن تستعد بشكل واقعي للموت والدمار المؤكدين في أعقاب محرقة نووية. وإذا كان لا يمكننا الاستعداد لذلك، فيجب أن نمنعه. وكانت الحاجة إلى بذل كل ما في وسعنا لمنع أي استخدام آخر للأسلحة النووية عاملاً رئيسياً في دعم نيوزيلندا القوي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. ونرحب ببدء النفاذ الوشيك للمعاهدة ونحث جميع الدول التي لم تنضم إليها بعد على القيام بذلك، وبالتالي تعزيز حظرها على المستوى العالمي.

ويستند دعمنا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية إلى التزامنا الثابت بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي احتفلنا في وقت سابق من هذا العام بمرور نصف قرن كامل على سريانها. ونأمل أن تتيح الظروف المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا إمكانية إعادة جدولة موعد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ في وقت مناسب من العام المقبل. ونود، إلى جانب زملائنا في ائتلاف البرنامج الجديد، أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على مدى أهمية إحراز التقدم بشأن جميع عناصر تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبشأن المادة السادسة من المعاهدة، المتعلقة بنزع السلاح النووي، على وجه الخصوص. وسيكون إحراز التقدم بشأن نزع السلاح النووي أمر أساسي لضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة في المؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة. وقد حددت مجموعة البلدان الـ ١٦ التي تقف وراء مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي الخيارات لتحقيق هذا التقدم باسم "مركزات النهوض بنزع السلاح النووي".

وستعرض مجموعة إلغاء حالة التأهب، التي تنتمي إليها نيوزيلندا أيضاً، مشروع القرار (A/C.1/75/L.72) مرة أخرى إلى الجمعية العامة

وفي الختام، ستواصل نيوزيلندا إيلاء أهمية كبيرة للتقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في إقامة الشبكة الحالية من المعاهدات والالتزامات متعددة الأطراف المتعلقة بالأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. لكن ما يزال يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بالكثير من العمل. وهناك ثغرات في شمول الصكوك القائمة، وثغرات في إضفاء الطابع العالمي على هذه الصكوك وتنفيذها، وكذلك في الامتثال لها. ومع ذلك، فإننا نشاطر الممثلة السامية ناكاميتسو اعتقادها بأننا إذا استخلصنا الدروس الصحيحة من هذه الفترة الصعبة للغاية، فسوف نخرج بثقة متجددة بأننا نستطيع أن نتصدى بشكل تعاوني لأكبر التحديات المشتركة التي نواجهها.

السيد مصدق (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي في البداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم. وتقدم أفغانستان دعمها الثابت للدورة المقبلة.

تؤيد أفغانستان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

وما تزال حالة نزع السلاح النووي في طريق مسدود، وهي مصدر قلق كبير في سياق السلم والأمن الدوليين. ويحتاج المجتمع الدولي إلى تركيز والتزام جديدين إذا أردنا عكس الاتجاه وتمهيد الطريق لخفض الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها بشكل كامل.

ومن جانبنا، تأمل أفغانستان، بوصفها بلداً طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن تشهد بدء الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بغية تغيير الوضع الراهن وبدء عملية نزع السلاح بطريقة يمكن التحقق منها وسريعة لصالح نظام دولي أكثر أمناً وسلاماً. في هذا الصدد، نرى أن الدبلوماسية متعددة الأطراف القائمة على الجهود التي تركز على النتائج والتعاون الملموس لا تزال هي النهج الأفضل والوحيد لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي على الدول أن تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويؤكد وفد بلدي دعمنا القوي

استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية وأن يعزز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. كما يسترشد موقفنا كمؤيد قوي لاتفاقية الذخائر العنقودية بدعم نيوزيلندا الدائم للقانون الدولي الإنساني ولحماية المدنيين. ولم يسجل أي استخدام جديد للذخائر العنقودية من جانب أي دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية، البالغ عددها 110 دولة، منذ اعتماد الاتفاقية في عام 2008. وندين بدون تحفظ استخدام تلك الأسلحة العشوائية وغير الإنسانية في سورية، وقد شعرنا بالجزع إزاء التقارير التي وردت في وقت سابق من هذا الشهر بشأن الاستخدام الجديد للذخائر العنقودية في ناغورني كاراباخ. ونحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على الالتزام بحظر الذخائر العنقودية من خلال الانضمام إلى الاتفاقية.

تدرك نيوزيلندا، بوصفها دولة من دول المحيط الهادئ، إدراكاً تاماً العواقب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. وتعكس الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة، ضرورة الحد بقدر كبير من تدفقات الأسلحة غير المشروعة. ويعتبر تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، إضافة إلى إضفاء الطابع العالمي عليها، أمر أساسي لتحقيق أهدافنا وتطلعاتنا لهذه المعاهدة. وتحرص نيوزيلندا، بوصفها الرئيس الحالي لصندوق التبرعات الاستئماني، على ضمان أن يكون الصندوق في متناول جميع الدول الراغبة في تقديم طلب للحصول على مساعدته من أجل تحسين تنفيذها للمعاهدة. ومن ضمن مجالات تركيزنا الحالية في هذا الصدد إنتاج مجموعة من مقاطع الفيديو على غرار موقع يوتيوب لتقديم أفكار معمقة بشأن كيفية تقديم اقتراح عالي الجودة إلى الصندوق. ونتوقع أن نكون في وضع يتيح لنا في وقت قريب جداً تقديم منحة أخرى للصندوق الاستئماني. وستخصص المنحة تحديداً لمشاريع المحيط الهادئ، مما يعكس الأولوية التي نوليها للنهوض بالمعاهدة في منطقتنا المباشرة. وتلبي نيوزيلندا، في الوقت نفسه، وبشكل منفصل طلبات على المستوى الثنائي مقدمة من عدد من جيراننا في المحيط الهادئ بغية مساعدتهم، لا سيما عن طريق اعتماد التشريعات، وبالتالي جني فوائد تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة.

وإصابة أكثر من ٢٠ آخرين، من بينهم نساء وأطفال. والسبب الرئيسي لاستمرار الهجمات المتصلة بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في أفغانستان هو تدفق السلائف الكيميائية وغيرها من المواد المتفجرة من خارج أراضيها. ينبغي أن نولي المزيد من الاهتمام لإنهاء تدفق هذه المواد إلى أفغانستان وأماكن أخرى كجزء من الجهود الأوسع لمكافحة الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية.

وواصلت أفغانستان، التي تعتر بأنها من مقدمي القرار السنوي بشأن "التصدي لخطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع" منذ عام ٢٠١٥، جهودها لتعزيز تعاون دولي أكبر بغية مكافحة خطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع بجميع جوانبه. ونقدر الدعم واسع النطاق الذي قدمه المجتمع الدولي لهذا القرار الهام، ونشكر بصفة خاصة أستراليا وفرنسا باعتبارهما مقدميه الرئيسيين. ونرحب بالتقرير الأخير للأمين العام عن التصدي لخطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع (A/75/175)، الذي يتناول الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتهديدات التي تشكلها الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، مع التركيز على الاتجاهات الأخيرة منذ نشر التقرير السابق في عام ٢٠١٨. ويشرف أفغانستان عرض مشروع القرار A/C.1/75/L.38 المعنون "التصدي لخطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع"، خلال هذه الدورة للجمعية العامة. ونتطلع، كما هو الحال دائماً، إلى انضمام أوسع وأكبر للدول الأعضاء إلى مقدمي مشروع القرار.

في الختام، أود أن أؤكد لك، سيدي الرئيس مشاركة وفد بلدي البناءة في جميع مناقشات اللجنة الأولى. :

السيد إدريس (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية) أود أن أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، السيد الرئيس، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل أثناء مداولاتنا.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الكامبيرون وإندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

لا نزال، بعد مرور خمسة وسبعين عاما على تشكيل الأمم المتحدة، بعيدين عن تحقيق إعلاننا الرسمي بإنقاذ الأجيال المقبلة

لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وما فتئ استمرار تدفق الأسلحة التقليدية في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عاملاً يغذي استمرار النزاعات التي تسفر عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك إزهاق أرواح الأبرياء، والاختطاف، والانتهاكات الجنسية. وبما أن الإرهاب وغيره من أشكال أنشطة الجريمة المنظمة لا يزال تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، علينا أن نضع في الاعتبار أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير جديدة لمنع تدفق الأسلحة غير المشروعة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من أجل مكافحة تلك التحديات والتغلب عليها على نحو أفضل.

لقد فقدنا، مرة أخرى هذا العام، آلاف الأرواح البريئة في كل جزء من أفغانستان ومن كل قطاع من قطاعات مجتمعنا نتيجة للهجمات الإرهابية، التي شملت انفجارات واسعة النطاق واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي سياق أوسع، ستستمر النزاعات وغيرها من أشكال النشاط الإجرامي، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة عبر الحدود والمناطق في أجزاء عديدة من العالم، ما لم تُفرض وتتخذ رقابة أكثر فعالية لمنع تدفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتعين علينا أن نحرز تقدماً بصورة أكبر من أجل التصدي للصلة الخطيرة بين أنشطة الجريمة المنظمة، بما في ذلك ما يتعلق بالأسلحة غير المشروعة، والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، التي تشكل المسببات الرئيسية للنزاع في مختلف أنحاء العالم.

ولا تزال الاتجاهات المحيطة بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في أفغانستان مثيرة للجزع ومصدراً للقلق الشديد بالنسبة لنا. ولا يزال الإرهابيون يلجأون إلى الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع كسلاح شائع مفضل في هجماتهم الوحشية على الأفغان العاديين. وقد شهد هذا العام مرة أخرى مقتل عدد كبير جداً من المدنيين. ومن المفجع أن الأطفال ما يزالون يشكلون جزءاً كبيراً من إجمالي الخسائر بين المدنيين

لقد أسفر هجوم آخر واسع النطاق باستخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع قبل أسبوعين في مقاطعة نكرهار عن مقتل ١٧ شخصاً

خطوات حاسمة نحو النزع الكامل للسلح النووي. وتؤيد إريتريا معاهدة حظر الأسلحة النووية.

تحصد الأسلحة التقليدية، أكثر من أي نوع آخر من الأسلحة، الأرواح وتدمر التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وتتسبب السهولة المتزايدة للحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الموت والبؤس الإنساني في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، كما أن إنتاجها الضخم تحفزه المصالح التجارية والأمنية للدول. ولا تقتصر الآثار السلبية لحيازة الجهات الفاعلة من غير الدول لهذه الأسلحة على بلدان أو مناطق معينة، وستتطلب حلولاً إقليمية ودولية. والحاجة إلى التعاون الهادف أمر بالغ الأهمية إذا أردنا التصدي لما يرتبط بالأسلحة التقليدية من تحديات معقدة وعابرة للحدود الوطنية. وتدرك إريتريا الحاجة إلى صك دولي فعال يعالج الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتظل ملتزمة ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، باعتباره الإطار الوحيد المتفق عليه دولياً، وبوصفه أداة حيوية للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتطلع إلى الاجتماع السابع من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين في إطار البرنامج، المقرر عقده برئاسة كينيا.

تحول التكنولوجيا الرقمية، التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، جميع جوانب سبل عيشنا بسرعة، من الطريقة التي ندير بها أمور صحتنا ورفاهنا، إلى الطريقة التي ندير بها شؤوننا السياسية والاقتصادية. وكلما شق تفاعلنا البشري طريقه عبر الإنترنت، كلما أصبحنا أكثر عرضة للتهديدات الإلكترونيّة. والحاجة إلى إطار قانوني دولي لردع مجرمي الفضاء الإلكتروني ومحاسبتهم أكثر أهمية من أي وقت مضى. وينبغي أن نولي اهتماماً أكبر لتنمية قدرات الدول على التصدي للنزاعات الإلكترونيّة ومنعها. ونحن بحاجة إلى تحسين تبادل المعلومات عن التكنولوجيا الضارة وتوسيع نطاق بناء القدرات من أجل زيادة الدراية بالتكنولوجيا وسد الفجوة التكنولوجية. وتؤيد إريتريا المناقشات الحكومية

من ويلات الحرب. ويقتل مئات الآلاف، في كل عام، ويشوهون، ويضطر الملايين إلى هجر منازلهم بسبب النزاعات والعنف. وتنتج الأسلحة على نطاق غير مسبوق، كما أن قوتها المميّنة أصبحت أكثر فتكاً وعشوائية. ولا يزال المخزون الهائل من أسلحة الدمار الشامل الفتاكة والأسلحة التقليدية غير المنظمة يشكل تهديداً وجودياً للبشرية. والتهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية حقيقية ووشيقة وعالمية النطاق.

إن تعزيز السلام وحماية أمن الجميع في عالمنا الشديد الترابط مسؤولية مشتركة. والتحديات الهائلة التي ما زلنا نواجهها - الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والأوبئة، وأزمة المناخ - مترابطة. فهي لا تعترف بالحدود، ولا تعوقها المسافات. ولا يمكن لأي بلد يتصرف منفرداً أن يوفر الأمن لمواطنيه في عالمنا الذي تزداد عولمته. وينبغي ألا نغير أذننا صماءاً للدروس المستفادة من جائحة مرض فيروس كورونا.

وتؤكد إريتريا أن الأمن ونزع السلاح لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال تعددية الأطراف، وعلى أساس احترام قداسة ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب أن تكون هذه التعددية حقيقية تعززها مشاركة وإسهام كل بلد من أجل إقامة نظام سياسي واقتصادي عالمي عادل وديمقراطي. وأود أن أؤكد من جديد التزام إريتريا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ودعمنا لمختلف الصكوك الدولية الرامية إلى نزع السلاح نزاعاً كاملاً يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه ويشمل جميع الأسلحة.

ولا يزال وجود أسلحة الدمار الشامل يشكل خطراً كبيراً على البشرية. وكما أكدت وفود أخرى مراراً وتكراراً، فإن ضمانتنا الوحيدة ضد الإبادة هي القضاء على أسلحة الدمار الشامل قضاء تاماً لا رجعة فيه، بما في ذلك الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. ونرى أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها غير قانوني وغير أخلاقي. وتشكل الضمانات السلبية الملزمة قانوناً، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وإضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدت مؤخراً،

تشكل أحد أكبر المخاطر التي تهدد السلم والأمن ورفاه البشرية. ويجب أن يظل نزع السلاح وعدم الانتشار الكاملين جزءاً لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة. كما يجب أن يُوجه عمل النظام الدولي لنزع السلاح نحو تعزيز الحوار من خلال تعددية الأطراف وتعزيز الآليات القائمة مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل معالجة أوجه القصور القائمة.

ملديف ليست مصنّعة للأسلحة، كما أننا لا نطمح إلى أن نصبح مصنعين لها في المستقبل. نحن من بين الموقعين الأصليين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما زلنا ثابتين في جهودنا لتعزيز الهيكل العالمي للسلم والأمن الدوليين. وقد صدقت حكومة ملديف في العام الماضي على معاهدة حظر الأسلحة النووية وانضمت إلى الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية ومعاهدة تجارة الأسلحة. ونعتقد أن تلك الصكوك حاسمة بالنسبة للإطار القانوني لعدم الانتشار النووي. ونحث الدول التي لم تصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك على وجه السرعة حتى يتسنى دخول المعاهدة حيز النفاذ. لقد رحبنا بعقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٧٣/٥٤٦.

وتؤمن ملديف إيماناً راسخاً بأن الأمن والقوة لا يتحققان من خلال انتشار الأسلحة، بل من خلال الاستثمار في رفاه شعبنا وبيئتنا. لذلك نحث جميع الدول على التخلي عن إنفاق البلايين على الأسلحة التي لا تصنع سوى شعوراً زائفاً بالقوة والأمن، والاستثمار بدلاً من ذلك في تحديات جديدة مثل القضاء على الفقر، والقدرة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ، والقضاء على الأمراض، بما في ذلك التغلب على جائحة مرض فيروس كورونا الحالي، التي أودت بحياة الناس وسبل عيشهم.

ونزع السلاح شرط ضروري للتنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان. وتعتقد ملديف أن هناك حاجة ملحة إلى زيادة تعزيز نظام نزع السلاح القائم. وندعو جميع الدول إلى التقيد بقرار مجلس الأمن

الدولية الجارية وجميع المقترحات البناءة التي تسهم في حماية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأنشطة المؤذية.

ونزع السلاح هو الأداة العملية الوحيدة لتحقيق كوكب أكثر أمناً. وترى إريتريا أنه لا يمكن تحقيق الأمن الدولي والإقليمي سوى من خلال التسوية السلمية للنزاعات، والالتزام بسيادة القانون، والتعاون الاقتصادي العالمي. ويجب أن نتجاوز مرحلة وضع النظم ونزع السلاح، بغية معالجة العوامل التي تسهم في النزاعات وتفاقمها، مثل تخلف النمو وانعدام الأمن وضعف الدول والتدخل الخارجي.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على أن نزع السلاح يعود بالفائدة على البشرية، ليس فقط لأنه يزيل التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن، بل أيضاً لأنه يحرر موارد نحن في أمس الحاجة إليها لجهود التنمية، وهي الموارد التي سنحتاجها ونحن نتعافى من التحديات الاقتصادية غير المسبوقة التي تسببت فيها جائحة مرض فيروس كورونا.

السيدة حسين (ملديف) (تكلت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين بينما تتجهون أعمال اللجنة الأولى في هذه الأوقات العصيبة.

وإذ نحتفل بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن الهدف الرئيسي للمنظمة، كما هو مبين في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة - حفظ السلم والأمن الدوليين وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلام بالوسائل السلمية - لا يزال بعيد المنال. ومما يبعث على القلق أن الإنفاق العسكري العالمي يتزايد كل يوم. وبدلاً من توسيع نطاق خطابنا الجماعي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، أضعفت ضماناتنا والتزاماتنا القائمة. ويجب أن نتكاتف كمجتمع عالمي سعياً إلى تحقيق السلم العالمي.

ويجب أن نتأثر رغم التحديات العديدة، لأن مخزونات العالم من الأسلحة، خاصة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، لا تزال

وتؤكد إثيوبيا من جديد موقفها الثابت بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح، وتدعو إلى تنفيذ جميع التدابير والتعهدات المتفق عليها الواردة في المعاهدة، لا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونأسف للنكسة التي تعرض لها المؤتمر السابق للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ونتطلع إلى المشاركة البناءة في الوقت الذي تستعد فيه الدول الأطراف للمؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة. ونعتقد أيضاً أن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار أمر حيوي لاستدامة نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتمثل معاهدة حظر الأسلحة النووية معلماً هاماً على طريق تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ونعتقد أنها تكمل وتعزز معاهدة عدم الانتشار. وكذلك نؤيد بقوة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تشترط على جميع الدول، ولا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة، التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو التصديق عليها.

وتؤكد إثيوبيا مجدداً، بوصفها من أشد المدافعين عن تعددية الأطراف، أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي متعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح. وتدعو إلى بدء مفاوضات بشأن اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي بهدف تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، وضع اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية. ونعتقد أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هي أيضاً بمثابة منبر مهم لتحقيق هدف نزع السلاح النووي.

وتؤكد إثيوبيا مجدداً على الدور المحوري الذي تضطلع به المناطق الخالية من الأسلحة النووية في توطيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن مساهماتها في معالجة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع مناطق العالم. وفي هذا الصدد، رحبنا بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة

١٥٤٠ (٢٠٠٤) والعمل بشكل جماعي لكفالة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتدعو إلى الإسراع في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونشجع الدول التي لم تصدق عليها على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونأمل أيضاً في إجراء مناقشات مثمرة بخصوص الموافقة على معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت).

وأخيراً، ندعو البلدان التي تمتلك أسلحة نووية إلى تفكيك أسلحتها والتخلي عن حيازتها، وأن تتكاتف للعمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد آمدي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يهنئكم، السيدة الرئيسة، وأعضاء المكتب على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى خلال هذه الدورة التاريخية الخامسة والسبعين. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين في الاضطلاع بمسؤولياتكم الكبيرة بشكل فعال. ونود أن نعرب أيضاً عن تقديرنا للأمين العام على تقاريره بشأن بنود جدول الأعمال التي تدخل في نطاق اختصاص اللجنة.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

ويولي بلدي أهمية كبيرة لمسائل السلم والأمن الدوليين. ونقر بأن التعاون والحوار والتفاوض المتعدد الأطراف، وفقاً للمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لا تزال حتمية بشكل مطلق إذا أردنا تحديد الأسلحة وكبح انتشارها وغير ذلك من الشواغل الأمنية الدولية. ونؤكد من جديد، كدولة طرف في عدد كبير من المعاهدات المتصلة بنزع السلاح، التزامنا الطويل الأمد بعدم الانتشار وبالعالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن القضاء التام على الأسلحة النووية، من خلال تدابير ملموسة وضمن إطار زمني واضح، هو الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

بين وكالات إنفاذ القانون على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشدد على الحاجة إلى التعاون والمساعدة الدوليتين، فضلاً عن الجهود الوطنية للتنفيذ.

لقد أتاح تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً هائلة لتنمية الدول. بيد أنها خلقت أيضاً فرصاً جديدة للجهات الفاعلة من غير الدول وغيرها من مرتكبي الجرائم للتلاعب بتلك الأدوات من أجل تحدي مصالح جميع الدول من دون استثناء. ونرحب بتزايد الاهتمام بالأمن السيبراني بهدف تأكيد فعالية القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني. ونرحب أيضاً بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد الحاجة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة، من خلال المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات التي تقدم بناء على طلب الدول، مع مراعاة التحديات المحددة التي تواجه البلدان النامية.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام إثيوبيا الثابت بمواصلة الوفاء بالتزاماتها الدولية بصفقتها الوطنية، والاضطلاع بجميع التزاماتها التعاهدية والتقييد بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تغطي مختلف قضايا نزع السلاح بالتعاون مع المجتمع الدولي.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك، سيدي، على توليكم مهامكم، وأتمنى لكم كل النجاح في مهمتكم شديدة الصعوبة.

تؤيد اليونان البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً (انظر A/C.1/75/PV.2) ونود أن نسهم ببضع ملاحظات إضافية بصفقتنا الوطنية.

نعتقد أن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة سيحدد وتيرة المفاوضات متعددة الأطراف المقبلة لنزع السلاح النووي. ويشكل النهج المتوازن للركائز الثلاث المتشابكة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأساس

الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وتنطلع إلى الدورة الثانية. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة بصورة استباقية بروح التفاهم المتبادل. وبلدي أيضاً عضو في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، التي تؤكد من جديد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتوفر الحماية لأراضيها، بما في ذلك عن طريق منع تمركز أجهزة متفجرة نووية في أفريقيا، وحظر تجارب هذه الأسلحة في القارة. ونحن لا نزال ملتزمين بمعاهدة حظر التجارب النووية.

ويسلم وفد بلدي بأهمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ويثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدورها المهم في كفالة التزام الدول بتنفيذ اتفاق تطبيق الضمانات وفي تقديم المساعدة التقنية والتعاون بهدف تعظيم استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتواصل إثيوبيا العمل عن كثب مع الوكالة في مجالات الحماية من الإشعاع والتحكم الرقابي النووي، وفقاً للقوانين المحلية والدولية السارية، بما في ذلك معايير الأمان التي وضعتها الوكالة.

ولا تمتلك إثيوبيا أسلحة كيميائية، وهي تدين استخدامها بأشد العبارات. ونعمل، بوصفنا من الدول الموقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، عن كثب مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأخرى بهدف تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً وتشجيع جهود التعاون الوطني والإقليمي. ونؤيد إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتنفيذها بالكامل.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بقلق عميق إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق عديدة من العالم، ولا سيما أفريقيا. وفي منطقتنا دون الإقليمية، ما فتئ الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يوجب النزاعات. ويعزى ذلك إلى سهولة توافر هذه الأسلحة، وانخفاض تكلفتها نسبياً، وبساطة تقنياتها، وسهولة نقلها. ولا تزال إثيوبيا تعاني من الاتجار غير المشروع بالأسلحة نتيجة لسهولة اختراق الحدود. ويعمل بلدي على التصدي لهذا التحدي باعتماد سياسة وطنية وإطار قانوني جديدين لتحسين التعاون والتنسيق

التحقق منه. ونرى أن معاهدة ستارت الجديدة، بالنص على حدود قصوى للقذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، تحدد عتبة أساسية لجهود نزع السلاح النووي. وسيوفر المؤتمر العاشر المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢١ فرصة لرسم مستقبل نزع السلاح النووي.

واليونان ملتزمة باتباع نهج تدريجي لنزع السلاح النووي يتسم بالفعالية والقابلية للتحقق ولا رجعة فيه. ونعتقد أن أفضل سبيل للمضي قدماً هو وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، مقروناً بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وفي هذا السياق، نحث الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة بأسرع ما يمكن. لقد انبثقت فكرتا وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن مؤتمر نزع السلاح، وهو أداة حاسمة الأهمية للسلام والأمن الدوليين، قدمت اليونان منذ فترة طويلة طلباً للانضمام إليه كعضو كامل العضوية.

لقد طغت على الدورة الخامسة والتسعين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي عقدت في وقت سابق من هذا الشهر، مرة أخرى محاولات تقويض مصداقية المنظمة كمؤسسة تقنية موضوعية مكلفة بتوطيد أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتدعم اليونان عمل أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق وتحديد الهوية. كما أوضحنا دعمنا من خلال مساهمتنا في المركز الجديد للكيمياء والتكنولوجيا، الذي سيوسع قدرة المنظمة على إجراء مستوى أعلى من البحوث الضرورية.

وسيكون من المهم، فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، تعزيز مصداقيتها، لا سيما خلال مؤتمر الاستعراض السادس للاتفاقية عام ٢٠٢١. ويمثل التخلي عن الأسلحة البيولوجية قاعدة مقبولة عالمياً. وقد أظهرت جائحة مرض فيروس الإيبولا ومرض فيروس كورونا أهمية أن يعمل المجتمع الدولي بشكل متحد لمكافحة

لمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومن وجهة نظرنا، فإن استمرار الدعم لمعاهدة عدم الانتشار يترجم إلى ثقة في عالم واضح وخال من الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية مدعوة إلى القيام بدور محوري في منعطف حاسم الأهمية، ليس بالنسبة لمعاهدة عدم الانتشار فحسب، استناداً إلى متطلبات الضمانات الشاملة المنصوص عليها في المادة الثالثة من المعاهدة، بل ومن أجل الهيكل العالمي لعدم الانتشار الذي تدعمه. وترى اليونان، إلى جانب معاهدة عدم الانتشار نفسها، أن التنفيذ الصارم لمعايير السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ووثائقها الإرشادية للأمن النووي أمر بالغ الأهمية. ونعتقد أيضاً أنه يمكن دعم بناء الثقة بين الأمم من خلال المساعدة الدولية التي تقدمها بعثات الوكالة للمساعدة الدولية واستعراض الأقران، مثل بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، والتقييمات الموقعية للمخاطر الخارجية، من بين أمور أخرى. ولا يمكنها أن تسهم في تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والدولي إلا بضمان الشفافية والامتثال على أساس نتائج هذه التقارير. ونشجع بقوة الدول التي اختارت إدماج الطاقة النووية في مزيج الطاقة الخاص بها على الكشف عن تقاريرها بروح من الشفافية.

ومن ناحية أخرى، نود أن نؤكد على أهمية المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، التي هي آخر معقل متبقي لتحديد الأسلحة النووية على الصعيد الثنائي من حقبة الحرب الباردة. وانضمت اليونان إلى الآخرين في تشجيع طرفي المعاهدة بقوة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتمديد تنفيذها، لأنها لا تزال حجر زاوية حاسم في الهياكل الأمنية الأوروبية والدولية على السواء. وظلت اليونان، بوصفها عضواً في كل من منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، من أشد المؤيدين لتحديد الأسلحة النووية ونزعها وفقاً للمعاهدات وبشكل فعال يمكن

على الأمن الدولي في إطار القانون الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية تتطلع سنغافورة إلى عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة بنجاح في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، أو حالما تسمح الحالة العالمية بذلك.

ومن المهم لعملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، أن تحافظ على جدواها ومصداقيتها بتحقيق نتائج موضوعية وملموسة. وكذلك لا تزال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة رئيسية للنهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي وبناء الثقة المتبادلة. وتدعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصدق عليها، إلى اتخاذ خطوات ملموسة من أجل دخول المعاهدة حيز النفاذ. وكذلك طال انتظار إحراز التقدم فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح وبشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونأمل أيضاً في عقد دورة ناجحة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٢١.

وتؤيد سنغافورة، على الصعيد الإقليمي، إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، إذ تمثل خطوات ملموسة نحو عالم خال من الأسلحة النووية. ونؤكد من جديد التزامنا بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وننتطلع إلى مواصلة الحوار مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن انضمامها إلى بروتوكول هذه المنطقة، بدون تحفظات. كما نرحب بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الحقيقي والدائم في منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونؤيد بقوة الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الحفاظ على السلامة والأمن النوويين. ونشجع جميع الدول الأعضاء على العمل مع الوكالة، والوفاء بالتزاماتها، والامتناع عن تصعيد التوترات، وتجديد جهودها الرامية إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم أكثر أمناً للجميع.

التحديات البيولوجية. ولهذا السبب، فإن تعزيز القدرة المؤسسية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، فضلاً عن قدرتها على التكيف مع التطورات الراهنة في مجال علوم الحياة، سيضمنان أهميتها على المدى الطويل، وسيضعانها مرة أخرى في صلب المداولات العالمية الدائرة بشأن أسلحة الدمار الشامل.

أخيراً، شهد العام الماضي تطورات عديدة تتصل بنزع السلاح في مجال الأسلحة التقليدية. ونعتقد أن إجراء المزيد من المناقشات بشأن جوانب الإطار المعياري والتشغيلي للتصدي للتحديات الناجمة عن إدماج التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل ينبغي أن يستند إلى تطبيق المبادئ التوجيهية ال ١١ المتفق عليها على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق، نعتقد أن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر توفر الإطار المناسب، بالنظر إلى أنها تسعى إلى تحقيق التوازن بين الضرورة العسكرية والشواغل الإنسانية.

ورغم العقبات التي تشكلها القيود المرتبطة بالجائحة الحالية، يجب أن نبذل قصارى جهدنا للتصدي للتحديات المتزايدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وتتطلب الأوقات الصعبة أساليب عمل مبتكرة وإصراراً ومثابرة. ونحن واثقون من أن اللجنة الأولى سترقى بتوجيهكم سيدي إلى مستوى التحدي المتمثل في كفاءة إيجاد بيئة عالمية أكثر أمناً.

السيدة وانغ (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): تهنئكم سنغافورة، سيدي، وأعضاء المكتب على تعيينكم.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فييت نام، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.I/75/PV.2)، ونود أن نضيف النقاط التالية بصفتنا الوطنية.

أولاً، يجب أن نواصل تأكيد وتعزيز النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وعلينا أن نعيد بناء الإطمئنان والثقة، وأن نقيّد بالالتزامات تجاه الاتفاقات القائمة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وأن نعمل معاً على اتخاذ خطوات عملية من أجل الحفاظ

العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. ونتطلع إلى العمل مع جميع زملائنا من أجل تحقيق نتائج موضوعية ونظام متعدد الأطراف مشترك قائم على القواعد في الفضاء الإلكتروني.

ولا تزال سنغافورة ملتزمة التزاماً تاماً بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبلدي، باعتباره مركزاً رئيسياً للشحن العابر، يأخذ التزاماته بعدم الانتشار ونزع السلاح على محمل الجد. وسنغافورة ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك منع الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق نتيجة ناجحة لهذه الدورة.

السيدة باغريوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): نود في البداية أن ننضم إلى الآخرين في تهنئتك، سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم. ويمكنكم الاعتماد على دعم وفد بلدنا وتعاونه الكاملين.

تؤيد أذربيجان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2)، ونود الإذلاء بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

لا تزال جائحة مرض فيروس كورونا، بما لها من أثر مدمر، تنتشر في جميع أنحاء العالم، مما يجبرنا جميعاً على تكييف طرق عملنا المعتادة مع الظروف الراهنة. ونقدر الجهود المبذولة لكفالة سلامة عمل اللجنة الأولى، التي تمثل منبراً ومنتدى مهمين لمناقشة مفتوحة بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح والتهديدات العالمية للسلم والأمن الدوليين. ولا تزال التحديات التي يواجهها العالم اليوم تؤثر على ملايين البشر في جميع أنحاء العالم، مما يزيد من عدم الاستقرار ويقلل الإطمئنان والثقة بشكل خطير. ومن المهم بصفة خاصة، في مثل هذه الأوقات، أن نؤكد من جديد التزامنا المشترك بمقاصد ومبادئ ميثاق

وتؤيد سنغافورة كذلك الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونؤكد من جديد التزامنا بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، كما نعيد التأكيد على أنه ينبغي القيام بجميع أنشطة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونتطلع إلى استكشاف مبادرات عملية لكفالة أمن واستدامة هذه المشاعات العالمية.

ثانياً، يجب على الدول الأعضاء أن تواصل وضع معايير دولية مشتركة لنقل الأسلحة التقليدية بغية إنهاء الاتجار غير المشروع وتنظيم المخزونات. وقد تشرفت سنغافورة بعضوية فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية عام ٢٠١٩ ونأمل أن نواصل الإسهام في عمل الفريق. ومن العناصر الحاسمة في الجهود الرامية إلى تقييد الإنتاج غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتحت سنغافورة جميع الدول الأعضاء على العمل الجماعي من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة بتوافق الآراء في الاجتماع السابع الذي يعقد كل سنتين.

ثالثاً، أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا مدى أهمية القدرات الرقمية في الحفاظ على الخدمات الأساسية. والأمن الإلكتروني عامل تمكين لفضاء إلكتروني أكثر أماناً واستقراراً يمكننا من خلاله العمل بثقة وبالتالي جني ثمار المستقبل الرقمي. وقد شهد الأسبوع الدولي للفضاء الإلكتروني في سنغافورة، في وقت سابق من هذا الشهر، تبادلاً مثمراً للآراء بين صانعي السياسات وقادة الفكر وخبراء الصناعة على الصعيد العالمي بشأن القضايا الرئيسية، بما في ذلك القانون الدولي، وقواعد السلوك المسؤول، ووضع المعايير. ونأمل في أن تسهم هذه المناقشات في الحوارات القائمة في الأمم المتحدة، التي تمثل أفضل منصة للتهوض بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني، وتنفيذ تدابير بناء الثقة وتنسيق جهود بناء القدرات. لذلك سيواصل وفد بلدي المشاركة مشاركة إيجابية في كل من الفريق العامل المفتوح

المرتكبة من جانب أرمينيا واضحة بشكل صارخ على الجبهة. وتستخدم أرمينيا الأسلحة والمعدات العسكرية التي ما فتئت تنقلها بصورة غير مشروعة إلى الأراضي المحتلة وتراكمها داخلها لكي تواصل عدوانها على أذربيجان. وتعرض القوات المسلحة الأرمينية المدن الرئيسية في أذربيجان لقصف مكثف، بما في ذلك يفلاخ، وغورانبوي، وبيلاغان، وتارتار، وباردا، وأغدام، وأغجبادي، وغيرها، فضلاً عن الهياكل الأساسية المدنية الحيوية ذات الأهمية الإقليمية الواقعة بعيداً عن منطقة القتال. ولم تدخر هذه القوات المنشآت المدنية مثل المستشفيات والمراكز الطبية والمباني المدرسية ورياض الأطفال والمقابر.

وقد قُتل، نتيجة للهجوم المسلح الذي بدأته أرمينيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر، ولا يزال مستمراً حتى الآن، ٤٧ مدنياً أذربيجانياً، من بينهم أطفال ومسنون، وأدخل ٢٢٢ مدنياً إلى المستشفيات بعد إصابتهم بجروح مختلفة، ودمر أكثر من ٦٦٩ ١ منزلاً خاصاً و ٨٤ مبنى للشقق السكنية و ٣٠١ مرفقاً مدنياً. وبغية صد العدوان العسكري لأرمينيا وكفالة أمن المدنيين والمناطق المكتظة بالسكان في عمق أراضي أذربيجان المعترف بها دولياً، تتخذ قواتنا المسلحة تدابير مضادة في إطار حقنا في الدفاع عن النفس وفي امتثال تام للقانون الإنساني الدولي. وتعمل أذربيجان على أراضيها ذات السيادة وتتخذ تدابير ملائمة ومتناسبة لصد تهديد وشيك على سيادتها وسلامتها الإقليمية وأمن سكانها.

وأفادت وزارة الدفاع في أذربيجان بأن القوات المسلحة الأرمينية تستخدم صواريخ "Tochka-U" التكتيكية، وقذائف سكود التسيارية التعبوية، ومنظومات إطلاق الصواريخ المتعددة، بما في ذلك "Smerch" و"Uragan" و"Grad"، وغير ذلك من المدفعية الثقيلة، لاستهداف المناطق المكتظة بالسكان وغيرها من الأهداف المدنية في أذربيجان. وليس هناك ما يثير الدهشة في تجاهل أرمينيا الواضح للقواعد العالمية لسلوك المتحضر. وتشير التقارير والأدلة إلى أن أرمينيا تستخدم بشكل مكثف وسائل الحرب والأسلحة المدمرة على نطاق واسع والمحظورة بموجب القانون الدولي، مثل الذخائر العنقودية.

الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي من أجل صون السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما.

لقد استخدمت أرمينيا في مطلع التسعينات القوة العسكرية ضد أذربيجان لتنفيذ خطتها التي طال أمدها للاستيلاء على أراضي بلدي. وأسفر ذلك العدوان المعد إعداداً جيداً عن الاستيلاء على جزء كبير من بلدي، بما في ذلك ناغورنو كاراباخ وسبع مقاطعات مجاورة لها وبعض المناطق المفصولة عن أذربيجان. وظلت تلك الأراضي، التي أصبحت منطقة رمادية وتركت خارج نطاق تطبيق المعاهدات الدولية، بما في ذلك تدابير بناء الثقة والأمن وآليات تحديد الأسلحة، تحت احتلال أرمينيا لمدة ٢٨ عاماً. وقد حصدت الحرب عشرات الآلاف من الأرواح وتسببت في دمار كبير للهياكل الأساسية والممتلكات المدنية في أذربيجان. وتعرضت الأراضي المحتلة لتطهير عرقي من جميع الأذربيجانيين، بينما أُجبر أكثر من مليون شخص على ترك ديارهم وممتلكاتهم.

ولم تترك سياسة أرمينيا المتعمدة الرامية إلى إخراج عملية السلام عن مسارها، وبياناتها الملهبة للمشاعر والمحرّضة على الحرب واستنزافاتها المستمرة في الميدان، بما في ذلك الهجومان المتعمدان اللذان وقعا في نيسان/أبريل ٢٠١٦ وتموز/يوليه ٢٠٢٠، وتوغل فريق للاستطلاع التخريبي في أراضي أذربيجان في آب/أغسطس، إلى جانب أعمال متعمدة هدفت إلى تغيير الطابع الديمغرافي والثقافي والمادي للأراضي المحتلة في أذربيجان، مجالاً للشك في أن الهدف النهائي لأرمينيا هو توطيد احتلالها وضم هذه الأراضي الأذربيجانية تحت غطاء وقف إطلاق النار وعملية السلام.

ولم يؤد عدم وجود رد فعل مناسب من قبل المجتمع الدولي على الاستنزافات والأعمال العدوانية والأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها أرمينيا، وكذلك الكيل بمكيايين والانتقائية المفضوحان فيما يتعلق بالواجبات والالتزامات المعترف بها عالمياً في إطار القانون الدولي، إلا إلى الإسهام في إحساس أرمينيا بالإفلات من العقاب والتساهل. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، فإن العواقب الصارفة لهذه الانتهاكات الجسيمة

ضد المدنيين الأبرياء، وكشف مرة أخرى عن الوجه الحقيقي لأرمينيا. واليوم شنت أرمينيا هجوماً صاروخياً على منطقة أوردوباد في جمهورية ناخشيفان.

وتدين جمهورية أذربيجان بشدة تلك الأعمال العدوانية التي تقوم بها أرمينيا، وتدعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والمجتمع الدولي بأسره إلى اتخاذ خطوات حاسمة لإجبار أرمينيا المعتدية على الامتثال للقانون الدولي وإخضاعها للمساءلة. إن أعمال العدوان التي تقوم بها أرمينيا ضد أذربيجان تشكل انتهاكاً صارخاً للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، التي تطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة لأرمينيا من الأراضي المحتلة بأذربيجان.

وتشكل هجمات أرمينيا الموجهة ضد المدنيين، وقيامها بقتل المدنيين وإصابتهم بجروح، وشنها هجمات ألحقت أضراراً عشوائية أو غير متناسبة بالمدنيين والأهداف المدنية في أذربيجان، جرائم حرب بموجب القانون الدولي الإنساني، وهي جرائم تتحمل أرمينيا المسؤولية الكاملة عنها وتنشأ عنها أيضاً مسؤولية جنائية فردية بالنسبة للجناة. لقد كانت دولة أذربيجان صبورة بما فيه الكفاية أثناء الاحتلال المستمر لأراضيها، وعلقت آمالها على تغيير عقلية النظام الأرميني الحالي، بما في ذلك بدعم من مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وللأسف، لم تتحقق تلك التوقعات، ولا نرى أي سبيل آخر لاستعادة السلامة الإقليمية المنتهكة لأذربيجان. إن الأمة الأذربيجانية، شأنها شأن بلدان أخرى كثيرة في العالم، لا تسعى إلى الاستيلاء على أي أرض تابعة لجيرانها، ولكنها لن تتنازل عن شبر واحد من أراضيها لأي كان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو اللجنة الآن إلى مشاهدة بيان مسجل سلفاً بالفيديو أدلى به ممثل اليابان.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في غرفة الاجتماعات.

وتشير الأدلة التي جُمعت قبل الأعمال العدائية الحالية وطوالها بوضوح إلى أن أرمينيا تقوم بتجنيد مقاتلين إرهابيين أجنب ومرتزقة بشكل نشط لاستخدامهم في القتال ضد أذربيجان.

وتحقيقاً لذلك الغرض، تقوم منظمات شتات الأرمن العاملة في بلدان مختلفة تحت ستار المنظمات الخيرية وغير الحكومية بجمع الأموال وغير ذلك من الإمكانيات المادية لتمويل الأنشطة الإرهابية ودعم عدوان أرمينيا وهجمات قواتها المسلحة ضد السكان المدنيين في أذربيجان. ووفقاً لتقارير وسائط الإعلام الدولية، وصل بالفعل آلاف الأفراد من أصل أرمني من بلدان مختلفة، بما في ذلك من لبنان واليونان وفرنسا، إلى منطقة النزاع أو يجري حالياً نشرهم فيها.

وقد اصطلت القوات المسلحة الأرمينية مهاجمة المناطق المكتظة بالسكان ومواقع القوات المسلحة الأذربيجانية، على الرغم من وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية اعتباراً من منتصف ليل ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، الذي تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع المعقود بين وزير خارجية أذربيجان وأرمينيا في موسكو في ٩ تشرين الأول/أكتوبر بوساطة من الاتحاد الروسي، بغية تبادل أسرى الحرب وجثث المتوفين. وأطلقت القوات المسلحة الأرمينية النار على مقاطعتي أعدام وتارتار في أذربيجان، مباشرة بعد إقرار وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وحاولت شن هجوم باتجاه هدروت وجبرايل، وعرضت مدينة مينغاشيفير لهجوم بالقذائف.

وفي ليلة ١١ تشرين الأول/أكتوبر، تعرض مبنى سكني وسط غانجا، على بعد ٤٠ كيلومتراً تقريباً من خط الجبهة، مرة أخرى لهجوم بالقذائف شنته القوات المسلحة الأرمينية، مستخدمة قذائف تيسارية من طراز سكود ذات قوة تدميرية هائلة. وقد نُفذت الغارة إنطلاقاً من مقاطعة فاردنينيس في أرمينيا ضد مدنيين أذربيجانيين خارج منطقة القتال. ودمر الصاروخ المبنى السكني تدميراً كاملاً، ودفن سكانه تحت الأنقاض. وقتل عشرة مدنيين، من بينهم أربع نساء، وأصيب ٣٤ مدنياً بجروح خطيرة، من بينهم ١٦ امرأة وستة أطفال. وفقد ثلاثة من هؤلاء الأطفال كلا والديهم. ولم يكن الهجوم سوى عمل إرهابي ارتكب

البيولوجية“؛ والإجراء ٣١، “تعزيز المساءلة والتقيد بالمعايير الناشئة في مجال الفضاء الإلكتروني“. ويشرفنا أن ننضم إلى مجموعة المؤيدين، ونشجع جميع الدول على المشاركة في تحقيق أهداف برنامج الأمين العام لنزع السلاح.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تظل تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي فحسب، بل أيضاً إطارنا الواقعي الوحيد لنزع السلاح النووي. ومن أجل الحفاظ على سلامة معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها، علينا تحسين تطبيق الركائز الثلاث للمعاهدة.

وينبغي أن نركز، فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، على المجالات التي توجد فيها أرضية مشتركة. ولا يمكن لأي عملية أن تسفر عن نتائج ملموسة سوى عملية شاملة وتدريبية تتألف من خطوات ملموسة وعملية وتشرك الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن بين تلك اللبئات الأساسية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث لا يمكن أن يكون هناك نزع للسلاح النووي أو عدم انتشار نووي ذو مغزى بدون الحظر الشامل والكامل للتجارب النووية. ومن نقاط الانطلاق الإضافية، نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ومن العناصر الأساسية الأخرى في هذا النهج التدريجي استحداث آليات تحقق فعالة، لذلك قدمت هنغاريا آراءها بشأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي (A/74/90). وبما أن هناك حاجة واضحة إلى مزيد من العمل في هذا المجال، فإننا مستعدون أيضاً للمشاركة في عمل فريق الخبراء الحكوميين الجديد. وكذلك فإن هنغاريا من الجهات المشاركة بفعالية في أنشطة الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وتركز على الجوانب التقنية للتحقق وبناء القدرات التي تتطلبها. نحن على ثقة بأن مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، التي نشارك فيها أيضاً، ستكون بمثابة لبنة أخرى في جهودنا المشتركة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو اللجنة الآن إلى مشاهدة بيان مسجل مسبقاً بالفيديو لممثل اليابان.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في غرفة الاجتماعات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا لعرض مشروع القرار A/C.1/75/L.52.

السيدة بولاج (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل في توجيهكم دفة أعمال اللجنة الأولى في خضم طرائق العمل المقيدة التي اضطررنا إلى اتباعها نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2). ولذلك سأدلي ببضع ملاحظات فقط من منظورنا الوطني.

نواجه اليوم الآثار السلبية، ليس فقط للبيئة الأمنية المتدهورة، بل أيضاً لمرض فيروس كورونا. إن تعقد الحالة الأمنية الراهنة يرمز إليه عدم اليقين الذي يكتنف إمكانية تمديد المعاهدة الجديدة بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها “معاهدة ستارت الجديدة“ والانتهاكات المتكررة لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في مختلف أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، فرضت الجائحة كذلك ضغوطاً على تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وهيكلة عدم الانتشار. ومن الضروري، في هذه الظروف الصعبة، مضاعفة جهودنا لتجنب زيادة تآكل هذا الهيكل وتحقيق تقدم ملموس في ذلك الميدان.

لقد أسهمت هنغاريا في تلك الجهود في وقت سابق من هذا العام بأن أصبحت مؤيدة لأربعة إجراءات في إطار برنامج الأمين العام لنزع السلاح: الإجراء ٤، “إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ“؛ الإجراء ٨، “استحداث التحقق من نزع السلاح النووي“؛ الإجراء ١١، “استحداث إطار للتصدي لأي استخدام للأسلحة

هنغاريا أي استخدام لهذه الأسلحة، وتعتقد اعتقاداً قوياً أنه يجب إخضاع المسؤولين عنها. للمساءلة.

وتولي هنغاريا أهمية خاصة لأمن الفضاء الإلكتروني. لذلك نعتبر قرار الجمعية العامة ٢٦٦/٧٣ و ٢٧/٧٣ اللذين أنشأ، على التوالي، فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، خطوتين هامتين في التصدي للتهديدات التي يطرحها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبصفتنا عضو في مجموعة البلدان متقاربة التفكير، نؤيد استكشاف إنشاء منبر دائم وشامل للجميع تابع للأمم المتحدة بغية وضع حد للمناقشات ثنائية المسار. ونظراً لأن للمنظمات الإقليمية أيضاً دور مهم تؤوله في المناقشات المتعلقة بالفضاء الإلكتروني، ما فتئت هنغاريا تدعم - من خلال ممثلها الدائم لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبوصفها الرئيس الحالي للفريق العامل غير الرسمي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بأمن الفضاء الإلكتروني منذ عام ٢٠١٧- الجهود الرامية إلى ضمان تعاون أوثق ومشاورات منتظمة فيما بين منابر الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

ويعتقد بلدي اعتقاداً قوياً بأن هيئة نزع السلاح يمكن أن تقدم إسهاماً مهماً في عمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤيد تأييداً كاملاً جميع الجهود الرامية إلى تمكين الهيئة من استئناف عملها في عام ٢٠٢١، بعد انقطاع عامين. وقد أصبنا بخيبة أمل أن القرار الذي كان يتخذ سابقاً بتوافق الآراء فيما يتعلق بهيئة نزع السلاح كان لا بد من طرحه للتصويت في العام الماضي. ونأمل أن نتمكن هذا العام من العودة إلى اتخاذ القرار بتوافق الآراء. وفي هذا الصدد، نقدر تقديراً كبيراً المشاورات والتعاون الوثيقين مع الأمانة العامة ووفد أستراليا خلال السنتين الماضيتين. وسنقدم كذلك دعمنا الكامل للرئيس المقبل لهيئة نزع السلاح.

وتتشاطر هنغاريا الرأي القائل إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. ونعتقد أن برنامج

إن التصدي لخطر انتشار الأسلحة النووية مهمة حيوية أخرى لمعاهدة عدم الانتشار، كما أن دور نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية حاسم في هذا المجال. وتؤيد هنغاريا، فيما يتعلق بقضايا عدم الانتشار على الصعيد الإقليمي، الموقف الحازم للمجتمع الدولي الرامي إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه في شبه الجزيرة الكورية. ونؤيد كذلك الجهود الدولية الرامية إلى ضمان الطابع السلمي حصراً لبرنامج إيران النووي. ونعتقد أنه على الرغم من أن خطة العمل الشاملة المشتركة لا تبلغ حد الكمال، فقد أثبتت أنها أداة حاسمة لمعالجة الشواغل المتصلة ببرنامج إيران النووي.

ويلزم قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الدول بالامتناع عن دعم حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل بأي شكل من الأشكال. وما فتئت هنغاريا تسهم بانتظام، بوصفها مؤيداً قوياً للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، في الاستعراضات الشاملة لتنفيذه. وقد عقدنا هذا العام مشاورات غير رسمية مع فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) كجزء من عملية تحديث مصفوفتنا، التي سيتم تحميلها قريباً على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت.

وتسلم هنغاريا بأن لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار حق غير قابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن السلامة والأمن النوويين هما ما يدعمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ويسهمان في الحفاظ على تصور الجمهور الإيجابي لها. لذلك، عملنا كمنظمين لفريق الاتصال المعني بالأمن النووي لأكثر من عامين، وسنستضيف الاجتماع العام المقبل للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

ونحن نحتاج لضمان سلامة اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والامتنال الكامل لها ولبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، كما يجب أن ندعم جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق هذه الغاية. تشكل الانتهاكات المتكررة الأخيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية مصدر قلق بالغ. وتدين

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أتوجه في البداية لكم وللمكتب الموقر بالتهنئة بمناسبة انتخابكم لإدارة أعمال هذه اللجنة الهامة. وأؤكد لكم التزام وفدي بلدي بالتعاون معكم لإنجاح أعمال هذه الدورة.

وينضم وفد سورية إلى البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا الموقر نيابة عن دول حركة عدم الانحياز (انظر A/75/C.1/PV.2).

لا تزال ترسانة إسرائيل من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تمثل التهديد الأكبر للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وهي مسألة شكلت على مدى عقود، وما تزال تشكل، تحدياً جسيماً لمنظومة نزع السلاح ومنع الانتشار. فعلى الرغم من مطالبة غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعنتها، مستفيدة في ذلك من الدعم الذي توفره لها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا وألمانيا ودول أعضاء أخرى أعضاء في هذه المنظمة ورعايتهم للبرنامج النووي الإسرائيلي والبرامج الإسرائيلية العسكرية النووية والبيولوجية والكيميائية. والمساهمة في تطويرها وتعزيزها، بل والتغطية على رفض إسرائيل تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية. وهو أمرٌ ظهر جلياً للجميع من خلال إفشال كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥. الأمر الذي شجع إسرائيل على زيادة تحديها للإرادة الدولية وعدم الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار واتفاقيات أسلحة الدمار الشامل الأخرى. لا بل وتعزيز ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ورفضها المشاركة في الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي عُقد في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، قبل عام بالضبط.

وبالمقابل يعرف الجميع أن بلدي طرف في معاهدة عدم الانتشار النووي منذ العام ١٩٦٨، وبلدي موقع على معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية منذ العام ١٩٧٢، وبلدي طرف في معاهدة حظر الأسلحة

العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، يشكل أداة هامة وشاملة في جهودنا العالمية المبذولة لمكافحة تلك التهديدات. وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا يمكن تجاهل مسألة الذخيرة، لأنه بدون الرياح لن تطير الطائرات الورقية، وبدون إمدادات الذخيرة لن تقتل الأسلحة. ونظراً لأن استقرار وأمن غرب البلقان يمثلان أولوية رئيسية بالنسبة لهنغاريا، قررنا التبرع بمبلغ إجمالي قدره ٢٥٠.٠٠٠ يورو للبرامج التي خصصتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمشاريع المساعدة في مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومخزونات الذخيرة التقليدية في البوسنة والهرسك والجبل الأسود.

أخيراً، وليس آخراً، اسمحو لي أن أؤكد، في اتباع لممارسة السنوات السابقة، أن هنغاريا أعدت مشروع القرار (A/C.1/75/L.52) بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وهي ركيزة أساسية للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتتمثل أولوية هنغاريا، بوصفها المقدم الوحيد لمشروع القرار، في الحفاظ على توافق في الآراء، وهو أمر يكتسي أهمية أكبر هذا العام قبل انعقاد مؤتمر الأطراف المقبل في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة لاستعراض الاتفاقية. ونظراً للظروف الخاصة الراهنة للجائحة التي لا يمكن فيها إجراء مشاورات غير رسمية بالحضور الشخصي، أبقينا التغييرات في مشروع القرار عند الحد الأدنى الضروري. وتعكس هذه التغييرات، بالإضافة إلى التحديثات التقنية، القرارات التي اتخذت في الاجتماع السابق للدول الأطراف بشأن المسائل المالية، فضلاً عن ترتيبات عقد مؤتمر الأطراف المقبل لاستعراض المعاهدة ولجنته التحضيرية. كذلك يعكس مشروع القرار حقيقة أن اجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠٢٠ قد تأجل إلى عام ٢٠٢١ بسبب الجائحة. ونثق أن مشروع القرار سيُتخذ مرة أخرى بتوافق الآراء، كما جرى الحال كل سنة حتى الآن.

مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر S/2014/444، المرفق) أن الجمهورية العربية السورية قد أوفت بكامل التزاماتها وأنه تم إتلاف مخزوناتنا من هذه الأسلحة على متن السفينة الأمريكية MV Cape Ray وغيرها. كما أكدت ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي أشرفت على تدمير كافة المواقع الخاصة بإنتاج الأسلحة الكيميائية في سورية. ويواصل بلدي التعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومع فريق تقييم الإعلانات بما يكفل تسوية المسائل العالقة التي أشبعت نقاشاً وبحثاً، وإغلاق هذا الملف بشكل نهائي.

لقد قوبل هذا التعاون السوري بمواصلة الدول الغربية استهدافها السياسي لسورية وذلك من خلال الترويج لآليات غير شرعية، تم تمريرها على نحو مخالف للقانون ولأحكام اتفاقية الحظر مثل فريق التحقيق وتحديد الهوية، ومثل تقديم الإدارة الأمريكية لمشروع قرار تصعيدي في مجلس الأمن يهدف إلى تسويق الأكاذيب وفرضها بالضغط والتهديد، وهو الأمر الذي يفرض مجدداً الازدواجية التي تتعامل بها الإدارة الأمريكية مع موضوع الأسلحة الكيميائية، لا سيما وأن أمريكا هي الدولة الوحيدة الطرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي لا تزال تمتلك مخزونات هائلة من هذه الأسلحة منذ الحرب العالمية الثانية وترفض تدميرها.

لقد وجه بلدي أكثر من ٢٠٠ رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولجنة القرار ١٥٤٠ واللجان المعنية بمكافحة الإرهاب. وتضمنت هذه الرسائل معلومات دقيقة حول حيازة التنظيمات الإرهابية لمواد كيميائية سامة واستخدامها ضد المدنيين والعسكريين وذلك بدعم من حكومات دول معروفة وأجهزة استخباراتها. هذا علاوة على قيام تلك الحكومات بتزويد تنظيمات إرهابية كداعش وجبهة النصرة بالمواد الكيميائية السامة لاستخدامها فعلاً، أو لفبركة استخدام مزعوم لها بالتعاون مع ما يسمى بتنظيم الخوذ البيضاء الإرهابي - الذي يمثل الذراع الإعلامي لتنظيم جبهة النصرة - والتقاط الصور والفيديوهات واستغلالها لكيال الاتهامات

الكيميائية منذ العام ٢٠١٣. كما أن بلدي رحب بمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وشارك في أعماله مع بقية دول المنطقة؛ على الرغم من رفض الولايات المتحدة - كدولة نووية ووديعة لمعاهدة عدم الانتشار - حضور المؤتمر. وكذلك رفض إسرائيل المشاركة فيه الأمر الذي يدل على شئٍ وحيد وهو رفض كليهما إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى وهو الأمر الذي يثبت وجهة ما نقول دائماً من أن هذا السلوك هو النفاق بحد ذاته.

ولقد قرن بلدي القول بالفعل إذ تقدم في نهاية العام ٢٠٠٣، خلال عضويته في مجلس الأمن، بمشروع قرار (S/2003/1219، المرفق) يهدف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية. إلا أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية هدد آنذاك باستخدام الفيتو في حال تم عرض مشروع القرار للتصويت. فبقي المشروع السوري باللون الأزرق حبيس أدرج مجلس الأمن، حتى هذه الساعة. وفي هذا السياق، يجدد بلدي دعوته الدول الأعضاء للعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل. كما ندعو للضغط على إسرائيل والزامها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي وأن تخضع جميع منشأتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويجدد بلدي الإعراب عن إدانته الشديدة لأي استخدام لأسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية، من قبل أي كان، وتحت أي ظرف كان، وفي أي مكان كان. ويؤكد أنه لم يستخدم ولن يستخدم الأسلحة الكيميائية، لأنه لم يعد يمتلكها أصلاً. فقد انضم بلدي في العام ٢٠١٣ إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، وقام بالوفاء بالتزاماته الناتجة عن هذا الانضمام فأنجز التزاماته رغم الظروف الصعبة التي يمر بها والتحديات الهائلة التي يفرضها الإرهاب والاحتلال وأعمال العدوان والسرقة والنهب.

وقد أكدت رئيسة اللجنة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السيدة سيغريد كاغ، في تقريرها المقدم إلى

أنشأ بلدي، إلى جانب جمهورية كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان، منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار وضمان الأمن الإقليمي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن إنشاء هذه المناطق أمر أساسي لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والسلام والأمن في المنطقة وعلى الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، نعتقد أن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا تتسق تماماً مع جهود بلدان المنطقة الرامية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز الأمن الإقليمي، وترسيخ التعاون بين الدول، وضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونشجع الدول والمناطق الأخرى أن تحذو حذونا. وفي هذا الصدد، رحبنا بعقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي عُقد في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

لا يزال خطر الانتشار النووي يشكل مصدر قلق بالغ. وهذا سبب أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل تشكل، بطريقة لا يمكن إنكارها، حجر الزاوية في هيكل الأمن الدولي ونظام عدم الانتشار العالمي، والفشل في تحقيق عالميتها يؤدي إلى إضعاف سلامة نظام نزع السلاح إلى حد كبير. لذلك نعتقد أن المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة سيكون فرصة ممتازة لتأكيد التزاماتنا مجدداً بتنفيذ هذه المعاهدة الدولية التاريخية. وتتشاطر طاجيكستان الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وتعتقد أنه لا يمكن لأي آلية لنزع السلاح النووي أن تكون فعالة من دون انضمام جميع الجهات المعنية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وندعو، في هذا الصدد، إلى تنفيذ أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن التنفيذ السريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونعلق أهمية كبيرة على التنفيذ الفعّال لاتفاقية أوتاوا المعنية بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير

ضد الحكومة السورية ولتبرير أي عدوان ثلاثي أو فردي تنفذه حكومات الدول الغربية المعادية على بلدي.

كما نقلنا إلى الأمم المتحدة بالوثيقة رقم (A/67/628) بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قبل ثمان سنوات ما كشفت عنه صحيفة يورث التركية لناحية قيام تنظيم جبهة النصرة الإرهابي بتصنيع أسلحة كيميائية وإجراء اختبارات بغازات كيميائية سامة على الأرناب في مختبرات بمدينة غازي عنتاب التركية. كما أعلمنا الأمم المتحدة، برسالة رسمية تحمل الرقم S/2014/195، تتعلق بإرهابي سوري يدعى هيثم القصاب، قام بنقل مواد كيميائية من ليبيا إلى تركيا على متن طائرة ركاب مدنية لصالح ما يسمى بحركة أحرار الشام الإرهابية الموجودة الآن في إدلب، أي جبهة النصرة. وقامت السلطات التركية بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، بإطلاق سراح هذا الإرهابي بعد أن ضبط متلبساً بحيازة لترين من السارين داخل تركيا.

إننا نطالب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإعلاء الصوت ضد تسييس الدور التقني الحساس لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والعمل على معالجة ما شاب عملها من تسييس وعيوب جسيمة، من شأنها تقويض مكانة ومصداقية المنظمة. اكتفي بهذا القدر السيد الرئيس وشكراً.

السيد محمد أمينوف (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ونتمنى لكم ولنا جميعاً كل النجاح خلال هذه الدورة. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لأعضاء المكتب الآخرين ولأمانة اللجنة الأولى على دعمها وتعاونها.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية قيرغيزستان بالنيابة عن الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا (انظر A/C.1/75/PV.2)..

تعلق طاجيكستان أهمية كبيرة على مواصلة تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقد

أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على مدار هذا العام، إلى زيادة التعقيدات في المنابر التي تعاني بالفعل من تجمّد الأوضاع والانتهاكات وانعدام توافق الآراء، ولا سيما فيما يتعلق بالنظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ونحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى المشاركة النشطة وبذل جهود جماعية متضافرة من أجل الحفاظ على إنجازات النظام العالمي القائم على القواعد والبناء عليها في هذا المجال. وفي هذا الصدد، يجب أن نواصل جهودنا من أجل تحسين وتحديث آلية نزع السلاح. وستسعى جمهورية بلغاريا، خلال رئاستها لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٢١، إلى إيجاد أرضية مشتركة بين أعضاء المؤتمر من أجل الحفاظ على تلك الهيئة المهمة وكفالة قدرتها على الإنجاز مرة أخرى، وفقاً لولايتها.

لقد فرضت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إرجاء المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. لكن يجب ألا نؤجل التزامنا الكامل بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، إلى جانب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتمديدتها إلى أجل غير مسمى، يجب أن نؤكد من جديد أهمية المعاهدة وصلاحتها بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار، والركيزة الأساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي، والإطار الرئيسي للاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبينما ندعم بقوة الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإننا نعتقد أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحديدًا المادة السادسة منها، ومن خلال نهج تدريجي وشامل يراعي الاعتبارات الأمنية ويستند إلى الثقة المتبادلة. ولذلك ينبغي ألا ندخر وسعاً في ضمان نجاح المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، في أي وقت عُقد.

ويشكل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لبنة أخرى في بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وما زلنا، بعد مرور أكثر

تلك الألغام. ونحث، في هذا الصدد، بإلحاح على تخلص وسط آسيا من التهديد الذي تشكله الألغام، وتعزيز التعاون في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وتدعم طاجيكستان الدور الريادي للأمم المتحدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتقدر تقديراً كبيراً تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بوصفه الآلية الرئيسية متعددة الأطراف للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً هائلة للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولا سيما للنهوض بأهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ونسلم بالدور الريادي للأمم المتحدة في تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء في هذا المجال. وترحب طاجيكستان ببدء عملية المفاوضات في صيغة الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، بهدف إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة والتعبير عن آرائها وتوسيع نطاق تعاونها في إطار البعد الدولي للأمن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد إيمان طاجيكستان بمزايا تعددية الأطراف والدور المركزي للأمم المتحدة بوصفها المنصة العالمية الرئيسية لتحقيق توافق الآراء بشأن المسائل الرئيسية، ولا سيما نزع السلاح والأمن الدولي.

السيدة تزيروفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم سيدي على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لكم في جهودكم الرامية إلى قيادتنا إلى تحقيق نتيجة ناجحة لمداولتنا.

تؤيد جمهورية بلغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2) وأود أيضاً أن ألقى الضوء على بضعة عناصر بصفتي الوطنية.

قد وصلت إلى نهايتها في العام الماضي بسبب عدم امتثال الاتحاد الروسي، نأمل أن يسفر الحوار الجاري بين البلدين عن تمديد المعاهدة المبرمة بينهما بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) إلى ما بعد عام ٢٠٢١، فضلاً عن ترتيبات أخرى لتحديد الأسلحة تغطي جميع أنواع الأسلحة النووية وتشمل تدابير تحقق تتسم بالفعالية والكفاءة. وفي هذا الصدد، نشجع الصين على الانضمام إلى المناقشات المقبلة.

لم تدخر جمهورية بلغاريا، بوصفها عضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١، جهداً في العمل على الحفاظ على التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وجميع المقررات التي اتخذتها الدول الأطراف فيها. ويساورنا قلق عميق إزاء عودة ظهور الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة في سورية والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة، نظراً إلى أننا نعتبر استخدام هذه الأسلحة من جانب أيّ كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، أمراً غير مقبول تماماً ويشكل تهديداً أمنياً خطيراً. ويجب عدم التسامح مع الإفلات من العقاب على انتهاكات المعايير العالمية المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وندين إدانة قاطعة تسميم السيد أليكسي نافالني وندعو الاتحاد الروسي إلى التعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حل تلك المسألة ومحاسبة مرتكبيها. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً ثقتنا الكاملة في موضوعية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية وحيادهما واستقلالهما وخبرتهما التقنية.

بلدي ملتزم التزاماً راسخاً بمبادئ وأهداف اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وهي اتفاقية توفر منبراً فعالاً متعدد الأطراف للاستجابة للتطورات الراهنة والمقبلة في مجال تكنولوجيا الأسلحة. وتشارك بلغاريا بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيا الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل بهدف وضع واعتماد إطار معياري

من ٢٠ عاماً على فتح باب التوقيع على المعاهدة، بحاجة إلى بذل الجهد من جانب المجتمع الدولي لكي تدخل حيز النفاذ. وبلغاريا، وهي من الدول المدرجة في المرفق ٢، من بين تلك الدول التي وقعت على المعاهدة وصادقت عليها. وستفرض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بمجرد دخولها حيز النفاذ، حظراً عالمياً ملزماً قانوناً على التفجيرات النووية من أي نوع. ولذلك نحث جميع الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على المعاهدة وتصدق عليها على القيام بذلك بدون مزيد من التأخير. وهذا أمر يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لا يزال إعلانها إنهاء أي وقف اختياري للتجارب النووية، إلى جانب عمليات إطلاقها المتكررة للقذائف التسيارية، يشكل تهديداً للأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الدخول من دون مزيد من التأخير في مفاوضات هادفة بغية التخلي عن برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وتحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

وتؤيد جمهورية بلغاريا بقوة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والحفاظ عليها باعتبارها عنصراً مهماً في الهيكل العالمي لعدم الانتشار الذي يساعد على الحد من المخاطر الأمنية الإقليمية والعالمية. ونعتبر البيان المشترك الصادر في ٢٦ آب/أغسطس عن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران بمثابة خطوة إيجابية نحو توضيح المسائل المتعلقة بشأن تنفيذ إيران لاتفاق الضمانات الشامل الخاص بها. وفي الوقت نفسه، نشعر بقلق عميق إزاء عدم امتثال إيران المنهجي للالتزامات الرئيسية في خطة العمل الشاملة المشتركة. إن العودة إلى الامتثال الكامل للاتفاق النووي هي الشرط الأساسي لخفض التوترات والحفاظ على خطة العمل.

وتشاطر بلغاريا، إزاء الخلفية الحالية للتوترات الدولية، القلق حيال استمرار تدهور الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة. وبالنظر إلى أن المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى

والعدائية والنزاعات، وكرهية الأجانب، والعنصرية، وخطاب الكراهية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والجريمة الإلكترونية، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة. ولا تزال ألبانيا ملتزمة بالإسهام بشكل استباقي في السلام والأمن في منطقتها وخارجها، من خلال الحوار والتفاعل متعدد الأطراف، وعن طريق تعزيز تدابير بناء الثقة. وقد شجعت ألبانيا، بصفتها رئيسة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام، على التنفيذ الكامل لجميع مبادئ المنظمة والتزاماتها من أجل زيادة الشفافية العسكرية، والحد من المخاطر، وإعادة بناء الثقة فيما بين الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولا يزال انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها يشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين لجميع الدول. ونشدد على ضرورة الحفاظ على العمليات العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والمضي بها قدماً من أجل تعزيز الأمن العالمي. ظلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل، منذ دخولها حيز النفاذ في عام ١٩٧٠، حجر الزاوية في النظام النووي. لقد تغير الكثير، لكن الصيغة الأساسية لا تزال من مصلحة جميع الدول. وتواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحديات جديدة، ولهذا السبب يتعين علينا أن نواصل إحراز التقدم من خلال استعراض تنفيذها وتأكيد التزاماتنا مجدداً. وندعو الدول التي لم توقع على معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية من دون تأخير وبدون شروط.

وتتفق ألبانيا مع موقف الاتحاد الأوروبي الذي لا يزال ملتزماً بالسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن نذكر أن جميع الأطراف في المعاهدة، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، التزمت بموجب هذه المادة بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بإنهاء سباق التسلح النووي بدون تأخير، ونزع السلاح النووي، ووضع معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة فعالة. وذلك فيما يتعلق بحوار جنيف بشأن التحقق من نزع السلاح النووي واجتماعه الأخير في ٢٤ حزيران/يونيه.

وتشغيلي فعال وشامل لمراقبة إنتاج هذه الأسلحة واستخدامها ونقلها. ونعتقد أن المبادئ التوجيهية الـ ١١ تشكل أساساً ممتازاً في هذا الصدد. وعلى الرغم من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يمكن جنيهاً من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تستخدم الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول الفضاء الإلكتروني لمجموعة من الأغراض الخبيثة التي تقوض الثقة، ليس فقط في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن أيضاً بين الحكومات، مما يزعزع الاستقرار والأمن العالميين. تعتقد جمهورية بلغاريا أنه يمكن منع تهديدات الفضاء الإلكتروني على الصعيد العالمي، بما في ذلك حرب الفضاء الإلكتروني، مع الحفاظ على شبكة إنترنت يمكن الوصول إليها، وحرية، وأمنة، ومفتوحة، من خلال سلوك الدول المسؤول، وتدابير بناء الثقة والشفافية ضمن الإطار القانوني الدولي القائم. لذلك ندعم المناقشات التي تجري في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، باعتبار أنها ستمهد الطريق للخطوات التالية التي تركز على تنفيذ معايير سلوك الدول المسؤول المتفق عليها.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً اقتناع بلغاريا الراسخ بأن التمسك بالنظام متعدد الأطراف لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار القائم على القواعد هو مسؤولية جميع الدول الأعضاء كما أنه في مصلحتها جميعاً.

السيدة بريشاناي (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم السيد الرئيس على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى، إلى جانب الأعضاء الآخرين في المكتب. وأود أن أؤكد لكم الدعم الكامل من وفد بلدي في جهودكم الرامية إلى قيادتنا إلى نتيجة ناجحة لمداولاتنا. تؤيد ألبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2)، وأود أن أقدم الملاحظات الإضافية التالية بصفتنا الوطنية.

بينما يعاني العالم من تفشي مرض فيروس كورونا، لا يزال المجتمع العالمي يواجه تهديدات أمنية معقدة - زيادة في الأعمال

مقدمي القرار المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها" الذي اعتمده المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٩ تموز/يوليه بشأن التدابير المتخذة ضد سورية لاحتمال انتهاكها لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

ونحتاج إلى مواصلة مداولاتنا بشأن مسائل مثل منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، والفضاء الخارجي، وأمن الفضاء الإلكتروني، ومكافحة التهديدات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب علينا أيضاً أن نواصل تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، خاصة وأن الجائحة أثبتت ضرورة التعاون وبناء القدرات في مجالي الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية، والحاجة إلى تدابير راسخة لبناء الثقة. وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة والتنفيذ الكامل لجميع أحكامها لنتمكن من إحراز تقدم نحو إطار أكثر شفافية ومسؤولية بشأن تلك المسألة المهمة.

وتقدم ألبانيا تقاريرها بانتظام وفقاً لالتزاماتها كدولة طرف في اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمسائل نزع السلاح، وكذلك بشأن التزاماتها المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن المتفق عليها، بوصفها عضواً في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن ملتزمون بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي بشأن عمليات النقل الدولي للأسلحة التقليدية. ويستفيد جنوب شرق أوروبا، في إطار برامج الاتحاد الأوروبي، من المساعدة في مجال نقل الأسلحة التقليدية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد أيدت ألبانيا مدونة قواعد السلوك الخاصة بالاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة، بوصفها طرفاً مشاركاً في اتفاقات مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ووثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومخزونات الذخيرة التقليدية. وأجازت حكومة ألبانيا،

وينضم وفد بلدي إلى الأصوات الأخرى في الدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي سيمثل إسهاماً حاسماً في السلام والأمن العالميين، فضلاً عن ضرورة الشروع فوراً في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونحن ملتزمون بالهدف الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. نحن لا نشارك في المفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، لأننا نعتقد أن ما نحتاج إليه في الهيكل الأمني الحالي في العالم، بغية بناء الثقة والاطمئنان، هو نهج تدريجي لنزع السلاح النووي عالمياً. ونعتقد أن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيوي لنظام عدم الانتشار في رصد العمل في مجال تثبيط الأسلحة النووية. لدينا اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما وقعنا وصدقنا على بروتوكولها الإضافي.

ويولي بلدي أهمية كبيرة لمعاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وما زلنا ملتزمين بالتنفيذ المستمر لقرار مجلس الأمن (٢٠٠٤) (١٥٤٠) بشأن منع انتشار الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها. لا تنتج ألبانيا أو تخرن أو تنقل أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية أو أجهزة مماثلة، ولا تقدم أي شكل من أشكال الدعم أو المساعدة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول التي تحاول استحداث أسلحة الدمار الشامل أو حيازتها أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو استعمالها.

وأقرت ألبانيا استراتيجية وطنية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي مساهم استباقي في الأمن الإقليمي فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وما زلنا نتفق في مواقفنا مع مواقف الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية التي تتصدى لمسائل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح. ونحن نعتبر اتفاقية الأسلحة الكيميائية اتفاقاً فريداً متعدد الأطراف لا يزال يشكل نجاحاً ملحوظاً ونموذجاً لفعالية تعدد الأطراف. وكان وفد بلدي أحد

وأويد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

التركيز المفرط على المفهوم التقليدي للأمن القومي والأسلحة هو أمر معيب. نحتاج إلى التركيز على أمن ورفاه شعوبنا ومواطنينا والبشرية جمعاء. فالعالم مترابط، وكذلك مصير البشرية. ولا يمكن ترشيده الإنفاق العسكري المفرط من أي منظور. يمكن للأسلحة النووية الحديثة والدقيقة التوجيه، وتسليح الفضاء الخارجي، وحرب الفضاء الإلكتروني أن تبشر بالأمن لبعض الناس، ولكن على حساب مليارات آخرين. وأي تفجير نووي، سواء كان متعمداً أو عرضياً، سيكون أمراً كارثياً حتماً. وستكون العواقب الكارثية المترتبة على ذلك ونطاق الدمار فوريين وعشوائيين ولا يمكن مقارنتهما حتى بأزمات مثل الجائحة الحالية.

في عام ٢٠١٩، بلغ الإنفاق العسكري العالمي ١,٩ تريليون دولار أمريكي. ونحن نعلم أن إنفاق قدر بسيط من تلك الموارد على أنشطة التنمية، يمكن أن يجلب الراحة لملايين الناس الذين يعانون من الفقر والجوع. وينبغي أن تلتزم البلدان صاحبة أعلى النفقات العسكرية بتحويل نسبة معينة من هذه النفقات إلى البلدان الفقيرة والمحتاجة التي تصارع مع الفوضى الراهنة الناجمة عن الجائحة. فالبلدان الفقيرة تعجز عن تزويد مواطنيها بما يكفي من معدات الحماية الشخصية أو أجهزة التنفس الصناعي أو وحدات العناية المركزة أو العاملين في مجال الرعاية الصحية، في حين تبدد البلدان الغنية والقوية مواردها لإثبات تفوقها في سباق التسلح. وتعتقد نيبال أنه ينبغي تحويل الموارد التي تتفق على مراكمة الأسلحة وتحديثها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المرافق الصحية، من خلال زيادة فرص الحصول على اللقاحات والعلاج والتأكد من إتاحتها مجاناً. ويجب أن ندرك أن الأمن والبقاء البشريين أهم من أي شيء آخر.

لقد مرت خمسة وسبعون سنة منذ آخر مرة شهدنا فيها الموت والدمار اللذين سببهما القصف النووي، ونحن نحتمل الآن بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن أهداف

إدراكاً منها لحجم الخسائر والمعاناة البشرية، ولا سيما بين الأطفال، التي يسببها الانتشار والاستخدام غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، استراتيجية وخطة عمل وطنيتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كما أنشأت لجنة وطنية بشأن هذه المسألة. وندرك الاستخدام المزدوج لتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، ونشاطات شواغل أغلبية الدول من احتمال استخدامها لأغراض لا تتفق مع هدف صون الاستقرار والأمن الدوليين. وتشكل تقارير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي منطلقاً قيماً لهذه العملية الجارية. ويجب أن ينطبق القانون الدولي القائم، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني. وينبغي أن نركز على النهوض بسلوك الدول المسؤول، وتدابير بناء الثقة والشفافية من حيث توفير بيئة عالمية ومفتوحة وأمنة ومستقرة وميسرة وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وندعم العمل المنسق لفريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وتنتقل إلى المناقشات المقبلة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني في إطار عمل اللجنة الأولى.

أخيراً، أود أن أؤكد أن ألبانيا تؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الإدماج الكامل والفعال للمرأة في جميع جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. فالمشاركة المتساوية للنساء والرجال عامل أساسي في تعزيز وتحقيق السلام والأمن المستدامين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال لعرض

مشروع القرار A/C.1/75/L.40.

السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أيضاً أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين في مداوات اللجنة.

تميزية وملزمة قانونا لمعالجة مسألة التهديدات البيولوجية. وقد أعاق عدم وجود آلية تحقّق التنفيذ الفعال للاتفاقية. ويجب أن نعزز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة من أجل منع تسليح البيولوجيا. وتؤيد نيبال الأطر المعيارية الدولية لتنظيم استخدام ضروب التكنولوجيا الرائدة، بما في ذلك الطائرات المسيّرة من دون طيار والأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

ويساور نيبال القلق إزاء التهديدات التي يشكلها انهماك تدفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤكد على أهمية تعزيز التعاون الدولي من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وذلك لمنع إساءة استعمالها من جانب العناصر الإجرامية. وتعتبر نيبال الفضاء الخارجي تراثاً مشتركاً للبشرية وتدعو إلى اتخاذ تدابير تكفل الشفافية وبناء الثقة للحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أو تسليحه، كما تؤيد التفاوض على معاهدة تحظر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. كذلك تعتقد نيبال أن النهج الإقليمية لنزع السلاح يجب أن تكمل النهج العالمي من أجل كفالة نزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤيد زيادة إدراج المنظورات الجنسانية في مندييات ووثائق نزع السلاح. إن مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص تضي على نزع السلاح وجهاً إنسانياً.

أخيراً، أود أن أعرض مشروع القرار A/C.1/75/L.40، بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، الذي سيقدم إلى اللجنة الأولى في دورتها الحالية. ونقدر الدعم المستمر من جميع الدول الأعضاء لاعتماده بتوافق الآراء. ونود أيضاً أن نطلب من شركائنا التقليديين والمحتملين أن ينضموا إلى مقدمي مشروع القرار.

السيد كاباييرو جيناري (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): اسمحو لي، بالنيابة عن وفد باراغواي أن أهنئكم سيدي على توليكم مسؤوليتكم

نزع السلاح وعدم الانتشار لا تزال بعيدة المنال، مع وجود أكثر من ١٤ ٠٠٠ سلاح نووي. ويجب أن نلتزم بالقضاء العام والكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل ضمن إطار زمني محدد. ويساور نيبال قلق بالغ إزاء التهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية.

وتعتقد نيبال أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للبيئة. وتؤكد من جديد أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد ضد استعمالها أو التهديد باستعمالها. وبالمثل، على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتثل لمبادئ الشفافية وعدم الرجعة والقابلية للتحقق من هذه الأسلحة من أجل ضمان إزالتها تماماً. ونيبال، بوصفها من الدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية، ملتزمة بالتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. ونلاحظ أن هذه المعاهدة تكمل وتعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تحقيق نزع السلاح العام والكامل، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وبالمثل، تؤيد نيبال بقوة حق الدول غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية واستخدامها للأغراض السلمية، بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤكد نيبال أهمية الضمانات الأمنية غير المشروطة وغير التمييزية والملزمة قانوناً من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف.

تؤكد نيبال أن استخدام الأسلحة الكيميائية يمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. لذلك يجب محاسبة مرتكبي هذا الاستخدام. ونيبال مسرورة من آلية التشغيل والتحقق الفعالة لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وكذلك تشجيعها لاستخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. وبينما نحتمل بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين لدخول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ، أكدت جائحة مرض فيروس كورونا أهمية الأمن والسلامة البيولوجيين. وهناك حاجة عاجلة إلى آلية عالمية وغير

الدول التي تضطلع بهذه البرامج ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أفضل ممارسات التعاون الدولي ودرء الأضرار وأن تبذل العناية الواجبة.

ولا يزال الإرهاب بجميع مظاهره يشكل تهديداً خطيراً للمجتمع الدولي ككل. وهو تهديد لاستقرار مناطق بأكملها وللأمن العالمي. وتعود أعمال الإرهاب بعواقب مأساوية على حياة الآلاف، إن لم يكن الملايين، من الناس في جميع أنحاء العالم. ويتعزز الإرهاب بنشر شعور عام بالخوف والكرب وانعدام الأمن يسبب الضرر البدني والنفسي الشديد لعدد لا يحصى من ضحاياه في جميع أنحاء العالم. ويتضمن وفد باراغواي مع هؤلاء الضحايا، ولا سيما الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة. ولجميع هذه الأسباب ندين جميع أعمال الإرهاب بمختلف مظاهرها باعتبارها أعمالاً إجرامية غير مبررة، ونؤكد مرة أخرى التزامنا بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وتواصل باراغواي العمل محلياً وعلى المستوى المشترك بين المؤسسات بهدف تحسين إطارها القانوني في مجال مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن إدماج الصكوك الأوثق صلة بمنع الإرهاب وكفالة التعاون في هذا المجال.

ونرحب بالقدرة التي أظهرها نظامنا الدولي في هذا الوقت، بالنظر إلى الظروف والقيود الحالية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وقد رحبنا بعقد المؤتمر السادس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. ونعتقد أن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار أمور أساسية لصون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تأخذ جهود بلدي في الاعتبار تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ١٦، الذي يدعو إلى السلام والعدالة وبناء مؤسسات قوية.

وتحرز باراغواي تقدماً مطرداً من حيث الأمن من خلال إنشاء محاكم متخصصة لمعالجة قضايا الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونود، على الصعيد الدولي، تسليط الضوء على التعاون بين بلدنا والبرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخلال رئاسة باراغواي المؤقتة للسوق الجنوبية المشتركة، رحبنا أيضاً بدخول اتفاق التعاون الإطاري بشأن

الجديدة، وأن أعرب عن دعمنا الثابت وتعاوننا وأطيب تمنياتنا. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن التعويل عليكم وعلى المكتب بأكمله سيضمن فعالية عملنا خلال دورة اللجنة الأولى هذه.

إن عمل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال السلم والأمن، يمثل التطلع إلى عالم متحرر من ويلات الحرب. وتلهم القرارات التي نتخذها هنا الرأي العام الدولي وتعطي مغزى للجهود الرامية إلى تمكين نظام متعدد الأطراف قادر على مواجهة التحديات العديدة التي تواجه مجتمعاتنا. لا بد أن تكون الأمم المتحدة في صميم الجهود الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار، ولذلك فإننا نعرب عن تأييدنا للالتزام الصارم بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونقدر إسهامات المنظمات الدولية والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد، ونعرب عن التزام باراغواي بمواصلة تعزيز مبادرات نزع السلاح وعدم الانتشار داخل الأمم المتحدة.

تلتزم باراغواي بمبدأ الحفاظ على الفضاء الخارجي لأغراض الاستكشاف والاستخدام للأغراض السلمية لصالح البشرية جمعاء، ونشدد على أهمية إنشاء نظام قانوني مناسب يضمن تطلعات جميع أعضاء المجتمع الدولي.

وتؤكد جمهورية باراغواي مجدداً التزامها بخفض مخزونات الأسلحة النووية وعدم انتشارها. وفي هذا الصدد، شاركنا بنشاط في المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي أودعنا صكنا الخاص بالتصديق عليها في بداية هذا العام. ونعتقد أن المعاهدة تضع الأسس لمفاوضات مقبلة يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إزالة هذه الأسلحة إزالة تامة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة عنها. ويسرنا بصفة خاصة أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية بفضل معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). وذلك الإنجاز هو أحد أهم إسهامات منطقتنا في إثراء المثل السياسية للسلام والقانون الدولي في انطباقها على نزع السلاح.

ويسلم وفدنا بأهمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية من خلال تنفيذ البرامج التي وضعت تمثيلاً مع معايير الأمان الدولية. ونعتقد أن

مضى، الاعتراف بنُهج نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتعزيزها، وهي نهج لا تزال فعالة، بما فيها المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تواجه اللجنة الأولى عدداً من المسائل شديدة الأهمية، التي يمكن أن يكفل حلها تحقيق السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

والالتزام بسياسة لنزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل هو أحد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لجمهورية قيرغيزستان. وجمهورية قيرغيزستان، بوصفها داعمة نشطة لفكرة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، من المبادرين ومن الأطراف الوديدة لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وقد أوتمن بلدي بأن يكون وديعاً للمعاهدة نفسها ولبروتوكولها. وقيرغيزستان هي أيضاً منسقة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا هذا العام. وقد رحبت قيرغيزستان، بوصفها وديعاً لبروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الخاص بتأكيدات الأمن السلبية في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤. وصدّقت فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا والصين بالفعل على البروتوكول، وندعو الولايات المتحدة إلى أن تفعل الشيء نفسه.

وستشارك جمهورية قيرغيزستان بشكل فعال في الجهود الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، نعتبر تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وأساسه - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - أهم هدف. وفي هذا الصدد، يتطلع بلدي إلى المشاركة بشكل فعال في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، عندما يُعقد في نيويورك في عام ٢٠٢١.

تعتبر جمهورية قيرغيزستان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أحد أهم الصكوك الدولية الأساسية وأكثرها فعالية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز نحو قبول المعاهدة، فإنها لم تدخل حيز النفاذ بعد. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الحكومات إلى التصديق على

إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة حيز النفاذ، مؤكداً بذلك على أهمية مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي بغية تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج مشتركة من أجل تعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين بلداننا، بما في ذلك من خلال أدوات عمل جديدة.

أخيراً، ندعو إلى استخدام جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة في جميع المبادرات المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي، مما سيكون له أثر إيجابي على فعالية وكفاءة عمل المؤسسات وجهات التنسيق الوطنية.

السيدة مولدوسايففا (قيرغيزستان) (تكلمت بالإنكليزية): بداية أود أن أهنئكم سيدي، على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى، وأتمنى لكم النجاح في مساعيكم.

في غضون السنوات الخمسين الماضية، أحرز أعضاء المجتمع الدولي تقدماً كبيراً في بناء الأسس لعالم أكثر أمناً من خلال سلسلة من الاتفاقات متعددة الأطراف والثنائية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن أهمها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). وقد عززت هذه الاتفاقات، فرادى ومجمعة، الاستقرار الاستراتيجي عن طريق خفض حوافز سباق التسلح وتوفير قدر أكبر من القدرة على التنبؤ في البيئة الاستراتيجية.

نشهد اليوم تدمير نظام تحديد الأسلحة النووية القائم، وهو اتجاه خطير للبشرية جمعاء. ومن المؤسف أن تلك البنية الأساسية لتحديد الأسلحة تتداعى، ومن الصعب تصور مناخ دولي أقل ملاءمة للحد من الأسلحة النووية. وفي ظل هذه الظروف، من المهم أكثر من أي وقت

لمسألة التخفيف من العواقب البيئية لاستخراج اليورانيوم وأنشطة دورة الوقود النووي المرتبطة به في إنتاج الأسلحة النووية. وقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين القرار ٧٣/٢٣٨، الذي قدمته قيرغيزستان، بشأن دور المجتمع الدولي في منع التهديد الإشعاعي في وسط آسيا. ويشير القرار إلى أهمية معالجة المناطق المتضررة من المعامل السابقة لاستخراج اليورانيوم، والتسليم بالحاجة إلى وضع وتعزيز برامج فعالة للإدارة المسؤولة والأمن للنفايات المشعة والسامة في وسط آسيا.

وتنتقل إلى مناقشات مثمرة خلال هذه الدورة للجنة الأولى بهدف تعزيز الأمن العالمي، ومواصلة تعزيز التعاون، والحفاظ على السلام والازدهار في جميع أنحاء العالم. وأود أن أشير إلى أن مشروع القرار المستكمل، بعنوان "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا"، سيقدّم مرة أخرى إلى الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والسبعين، نيابة عن الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ولذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار المشترك. وسيثبت الدعم القوي للدول الأعضاء أهمية النوايا الصادقة لدول وسط آسيا وتطلعاتها إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، فضلاً عن الدور المهم لمنطقة وسط آسيا في ضمان السلم والأمن الدوليين.

تشكل الجائحة الحالية تحدياً استثنائياً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإنها توفر لنا أيضاً حافزاً وفرصة لوضع بعض خلافتنا السابقة جانباً والتصدي معاً للتهديد الوجودي الذي يطرحه وجود الأسلحة النووية. وينبغي أن يكون بمقدورنا، كحد أدنى، اتخاذ إجراءات ملموسة للحد من مخاطر الاستخدام النووي الناجمة عن الحوادث والتصورات الخاطئة. وينبغي أن نؤكد مجدداً مبدأ أن الحرب نووية لا غالب فيها ولا يجب خوضها أبداً. وتعتقد جمهورية قيرغيزستان اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكن إحراز التقدم في حل العقبات والمشاكل القائمة من أجل تحقيق الأهداف الأمنية المشتركة لدولنا إلا من خلال الجهود المشتركة.

المعاهدة على وجه السرعة. وتنتقل قيرغيزستان إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف، الذي ما يزال يحرز تقدماً ضئيلاً في عمله، مما يؤخر المفاوضات بشأن عدد من المسائل الرئيسية، مثل نزع السلاح النووي، ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية. ونشجع جميع الدول على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لكي تتمكن آلية نزع السلاح من الوفاء بولايتها.

يعتبر وفد بلدي الضمانات الدولية والحماية المادية للمواد والمرافق النووية خط الدفاع الأول ضد الإرهاب النووي. وعليه، فإن قيرغيزستان تؤيد بقوة جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تعزيز نظام الضمانات الدولية، كما تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية وتنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٠٠٤) ١٥٤٠ من أجل التصدي لتحديات الانتشار النووي التي تطرحها الجهات الفاعلة من غير الدول.

وإن نأخذ في الاعتبار زيادة نشاط التنظيمات الإرهابية، نود أن نشير إلى خطر حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. ونؤيد بقوة أهمية منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والضرورة الملحة لهذا المنع وتعزيز استخدام الفضاء للأغراض السلمية وحدها. ونرى أن صياغة أي اتفاق بشأن استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه ينبغي القيام بها في شكل مفاوضات متعددة الأطراف شاملة وقائمة على توافق الآراء في إطار الأمم المتحدة وولايتها. ونؤكد من جديد الدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة في عمليات نزع السلاح. واليوم، من الأهمية بمكان التركيز على إعداد الجيل القادم من صانعي السياسات والخبراء في هذا المجال، والاعتراف بالإسهامات المهمة التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والبرلمانيون ووسائل الإعلام.

كما نحيط علماً وبشكل إيجابي بالتركيز المتزايد على العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. فجمهورية قيرغيزستان تولي أهمية كبيرة

بعد. وتدعو الدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة، التي يلزم تصديقها على المعاهدة لدخولها حيز النفاذ، إلى التوقيع والتصديق عليها دون مزيد من التأخير.

إن أوروغواي طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، معاهدة تلاتيلوكو، من بين صكوك دولية أخرى، وعضو في مجلس وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١. ونحن طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي كانت أوروغواي من أوائل البلدان التي صدقت عليها. وهذه المعاهدة صك أساسي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، نظراً لأنها تحظر هذه الأسلحة صراحةً. ونعتقد أنها تسد فراغاً قانونياً قائماً ولا تعارض أو تعوق تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ونسلم بأهمية تنفيذ الركائز الأساسية الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وندافع عن الحق في البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، استناداً إلى الشفافية وتطبيق الضمانات والامتثال للمعايير الأمنية المقبولة دولياً. ونشدد على الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعملها في مجال التعاون التقني ونقل التكنولوجيا للأغراض السلمية. وأوروغواي عضو في مجلس محافظي الوكالة للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠. ونسلم بأهمية التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والتي ينبغي أن تكون متعددة الأطراف ودولية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها بصورة فعالة.

ونعتقد أن الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية يجب أن تكون أيضاً أولوية في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويشكل استخدام هذه الأسلحة انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني لا يمكن أن نسمح به. وبالنظر إلى أن التدابير المتخذة على الصعيد

ونتعهد بالعمل معكم، سيدي الرئيس، ومع الدول الأخرى لإيجاد أرضية مشتركة ووضع وسائل عملية. وسيدعم وفد جمهورية قبرغيزستان العمل المتعلق بالمسائل الراهنة تحت قيادتك.

السيد بيرموديس ألفاريس (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نهنئكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأن نقدم تهانينا إلى أعضاء المكتب الآخرين. ونتمنى لكم كل النجاح في عملكم، وأؤكد لكم دعم وفد بلدنا. ونحن ممتنون للبيان الذي أدلى به رئيس الجمعية العامة (انظر A/C.1/75/PV.2) ونقدر مساهمة الأمين العام من خلال خطته لنزع السلاح.

تؤكد أوروغواي مرة أخرى، وفاءً لتوجهنا السلمي وبوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، التزامها الثابت بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن تحديد الأسلحة. يشكل مجرد وجود أسلحة نووية خطراً حقيقياً ومهدداً على أمن البشرية جمعاء وبقائها. ويتعارض تصنيع هذه الأسلحة والتهديد باستخدامها مع ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نضاعف جهودنا لتفادي هذا التهديد، دون إغفال الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها وتتسم بالشفافية، دون شروط مسبقة أو تحفظات وضمن إطار زمني متفق عليه بشكل متعدد الأطراف

تؤكد أوروغواي مجدداً اهتمامها المشروع بتلقي ضمانات لا لبس فيها وملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. ونشدد على العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية وأهمية الحفاظ على نهج يقوم على القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يساورنا القلق إزاء الركود في الامتثال للالتزامات المحددة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك إزاء استمرار بعض البلدان في تحديث ترساناتها النووية وزيادة نفقاتها العسكرية - وهو اتجاه جديد يمكن تفسيره بوصفه سباق تسلح جديد. ونأسف لعدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ

غير مشروعة وعلى الصعيد الوطني، لدى أوروغواي لجنة مشتركة بين الوزارات لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه. ونؤمن بأن جزءاً أساسياً من مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتمثل في الحد من توافر هذه الأسلحة النارية والوصول إليها، لذلك نرى أنه ينبغي أيضاً تحليل الجوانب المتصلة بإنتاجها وتخزينها وإيداعها وحمايتها، فضلاً عن المشاكل التي تطرحها الذخيرة. ونظراً إلى أن النساء والأطفال يعانون بشدة أكبر من الآثار الضارة لاستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يجب معالجة الاعتبارات الجنسانية وحقوق هذه الفئات الضعيفة على وجه الخصوص.

ويساورنا قلق عميق إزاء كون بعض المناطق المأهولة بالسكان مسرحاً للنزاع المسلح، ومستهدفة باستخدام الأسلحة المتفجرة، مما يعرض السكان المدنيين بشكل متزايد للموت أو الإصابة أو التشريد. كما نشهد ما يعرف بالآثار الإرتدادية للهجمات في شكل أضرار جانبية لحقت بالهياكل الأساسية الضرورية. وشاركت أوروغواي بنشاط في المشاورات التي عقدت في سانتياغو دي شيلي وفيينا وجنيف، وانضمت إلى البيان المشترك بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان الذي أُدلى به أمام اللجنة الأولى في دورة سابقة (انظر A/C.1/73/PV.18، صفحة ١٢). وتتمسك أوروغواي، وفاءً لموقفها في السياسة الخارجية المتمثل في إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في أي نزاع، بالحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع الهجمات على المستشفيات والمراكز التعليمية، وستواصل الجهر بإدانتها لهذه الهجمات.

في الختام، يجب أن نركز على الدبلوماسية الوقائية. وتدابير بناء الثقة المتبادلة أمر أساسي في هذا الصدد. ويجب أن نضع حداً لأي عمليات تثير عدم الثقة وتؤدي إلى حالات تزيد فيها المخاطر. وندعو الخبراء والمستشارين التقنيين وواضعي السياسات إلى النظر في اتخاذ تدابير جديدة لتعزيز الثقة وتشجيع الشفافية فيما بين الدول. وهذا شرط مسبق ضروري إذا أردنا أن ندفع مفاوضات نزع السلاح قدماً في مناخ من حسن النية والاحترام المتبادل. وندعو، في سنة تميزت

الوطني ينبغي أن تجسد الالتزامات المترتبة على الدول على الصعيد الدولي، فإننا نحث الدول الحائزة لتلك الأنواع من الأسلحة على الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك إزالة مخزوناتنا.

في أوروغواي، فإن اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية هي السلطة الوطنية في هذا المجال وتعمل كحلقة وصل دائمة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومهمتها هي ضمان وفائنا بالتزاماتنا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبلدي، بوصفه من البلدان الموقعة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، يعمل بالتنسيق مع وحدة دعم تنفيذ اتفاقية.

يتجاوز الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الحدود الوطنية، وبالتالي لا يمكن حله على يد أي دولة تعمل في عزلة عن غيرها. أوروغواي دولة طرف في معاهدة تجارة الأسلحة، وقد صدقت على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وتدعم برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، فضلاً عن تنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها.

وافقت أوروغواي، على الصعيد الإقليمي، على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، وهي تنفذ اللائحة التنظيمية النموذجية لمراقبة الحركة الدولية للأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها التي أنشأتها لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات. وعلى الصعيد دون الإقليمي، تشارك أوروغواي في الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية في السوق الجنوبية المشتركة والدول المرتبطة بها، ومن بين إنجازاتها اتفاق ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠١٧ المتعلق بتبادل المعلومات بشأن تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة

ليس لليابان حق أو مبرر أخلاقي للحدوث عن نزع السلاح النووي من أي كان. يجب أن تضع في اعتبارها أن عليها مسؤولية تاريخية عن الاعتذار الصادق والتعويض عن الجرائم البشعة التي ارتكبتها في الماضي ضد الإنسانية. وينبغي أن تتحرك لتصفية الماضي على وجه السرعة. وعليها أيضاً أن تتخلى بدون تأخير عن خططها الرامية إلى تعزيز الأسلحة العدوانية ومحاولاتها للتوسع في الخارج، مما يقوّض السلام والأمن في المنطقة بشكل خطير.

السيد شيبويا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد على البيان الذي أدلى به للتو ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولاً، يشكل تطوير الفذائف الذي تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكاً واضحاً لمجموعة من قرارات مجلس الأمن التي تحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن جميع برامج أسلحتها النووية وقذائفها التيسارية. وحدثنا أمل كبير في أن تؤدي الجهود الدبلوماسية إلى تفكيك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجميع أسلحتها للدمار الشامل وقذائفها التيسارية بكل فئات مداها، بصورة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وهذا هدف يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتتشاطره جميعاً.

إن الادعاءات والمخاوف المتعلقة باليابان لا أساس لها من الصحة. وأود أن أؤكد أن اليابان ما فتئت تنظر على مدى أكثر من ٧٠ عاماً إلى تاريخها بروح من التواضع. لقد احترمنا باستمرار الديمقراطية وحقوق الإنسان وأسهمنا في السلام والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمجتمع الدولي.

أخيراً، وفيما يتعلق بالقدرة الدفاعية لليابان، التزمت اليابان بالمبدأ الأساسي في دستورها المتمثل في اتباع سياسة ذات توجه دفاعي حصراً. ولن تغير اليابان أبداً المسار الذي اتخذته كأمة محبة للسلام. وينبغي لليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعمل على إحلال السلام في شمال شرق آسيا بالتغلب على انعدام الثقة المتبادل وتعميق التعاون فيما بينهما. وتود اليابان أن تدعو جمهورية كوريا

بانتشار فيروس قوي لم يكن معروفاً من قبل، إلى التفاعل والتفكير والعمل. دعونا ننشئ دورات حميدة من خلال تفكيك المخزونات وتخفيضها ونقل الموارد من الميزانيات العسكرية إلى خطة التنمية بغية جعلها أكثر قابلية للاستمرار. النزوع للتسلح هو أسوأ عدو ليس للسلام فحسب، بل أيضاً لتعددية الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن الوفود التي طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وتمشياً مع المقرر الذي اعتمد أثناء الجلسة التنظيمية (انظر A/C.1/75/PV.1)، ينبغي أن تقتصر مدة المداخلة الأولى على خمس دقائق ومدة الثانية على ثلاث دقائق.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة ممارسة لحقه في الرد على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً فرنسا واليابان.

بناء عالم ينعم بالسلام ويخلو من الحروب هو هدف دائم لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أنه بفضل رادعنا الموثوق والفعال للحرب، فإنه يجري الدفاع بحزم عن السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي بقية المنطقة. وسنواصل تعزيز رادعنا للحرب بوصفه قوة مبررة للدفاع عن النفس تهدف إلى احتواء جميع المحاولات الخطيرة وأعمال التخويف التي تقوم بها القوى المعادية والسيطرة عليها، بما في ذلك تهديدها النووية المستمرة والمتزايدة.

لا يهدف رادعنا للحرب إلا إلى الدفاع عن سيادة دولتنا وحقها في الوجود، والحفاظ على السلام في المنطقة. وعلى هذا النحو، فإنه لن يساء استخدام هذا الرادع أو استخدامه بشكل استباقي. ولكن إذا سعت أي قوى إلى انتهاك أمن دولتنا أو حاولت استخدام القوة العسكرية ضدها، فإننا سنرد عليها بوسائل قوية. وإذا كانت فرنسا يساورها حقاً القلق بشأن السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة، فمن المستصوب أن تحث الولايات المتحدة على وقف أعمالها العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة كاملة لا رجعة فيها بدلاً من مواصلة تحيزها السياسي وعقلية الحرب الباردة.

الشعبية الديمقراطية إلى أن تشاطرها هذا النهج وأن تعملاً معاً سعياً وراء مستقبل أكثر إشراقاً. تتحكم في نفسها وتسيّر حمى عدوانها المستعرة، وأن تبدي الحصافة بدلاً من ذلك.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يشعر وفد بلدي بأنه مضطر إلى ممارسة حقه الثاني في الرد فيما يتعلق بملاحظات اليابان.

السيد شيبويا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): رداً على البيان الثاني لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سأمتنع عن تكرار ملاحظاتي السابقة وعن تناول كل نقطة أثارها.

كما هو معروف على نطاق واسع، يُنفق مبلغ فلكي من المال كل عام في اليابان تحت مظلة الدفاع. من الواضح أن زيادة نفقاتها العسكرية، وتطوير قدراتها الهجومية الوقائية بما يتجاوز مبدأ الدفاع حصراً، وتوسيع نطاق نشرها لقوات الدفاع الذاتي في الخارج في تشكيل هجومي، ترمي بوضوح إلى شن عمليات في الخارج. وتظهر جميع العوامل أن سعي اليابان السافر لتحقيق طموحها الأوسع في مجال العسكرة قد وصل إلى مرحلة خطيرة.

أود أن أذكر الدول الأعضاء بجهود اليابان المخلصة والمتواضعة للإسهام في السلام والازدهار الدوليين على مدى عقود عديدة. وأود كذلك أن أدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إلى أن تشاطرنا هذا النهج التعاوني وأن تعمل معاً من أجل مستقبل أكثر إشراقاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد استفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وسيعقد الاجتماعان التاسع والعاشر للجنة الأولى يوم الاثنين ١٩ تشرين الأول/أكتوبر في هذه الغرفة. وسنواصل المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي، وأحث الوفود مرة أخرى بلطف على الالتزام بالمواعيد.

اليابان بلد حوّل القارة الآسيوية إلى بحر من الدماء في القرن الماضي وارتكب جرائم غير مسبوقة وغير إنسانية ضد شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبقية العالم. وينبغي ألا تُقابل تحركات اليابان لتكرار تاريخها العدواني السابق بالتسامح أبداً. بل يجب أن

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.